الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

19**شعبان** 1435 –17 **يونيو** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	9
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	11

محافظ الطائف يفتتح معرض "حقوق الطفل".. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/945027

الطائف - حسن الغامدي
يفتتح محافظ الطائف فهد بن عبدالعزيز بن معمر اليوم (الاربعاء)، معرض الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بالطائف، الذي يقام تحت شعار: "حقوق الطفل مسؤولية وواجب"، بمشاركة عدد من الجهات الحكومية والخدمية في مجمع قلب الطائف.
وأوضح ممثل الجمعية بالطائف عادل بن تركي الثبيتي، أن المعرض هو الثاني للجمعية بالمحافظة، حيث وجه رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الانسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني باقامة المعرض في المحافظة لنشر ثقافة الحقوق، وتعريف الموطن والمقيم بحقوقه وواجباته خصوصا بما يتعلق بحقوق الطفل، إلى جانب التعرف على اصدارات الجمعية وانجازاتها، وقد تم اشراك عدد من الجهات الحكومية والخدمية في المعرض كونهم شركاء في عملية حفظ الحقوق وتوعية العاملين بها، ويأتي الإعداد والتنفيذ للمعرض من خلال متابعة مكتب العاصمة المقدسة باشراف المشرف العام للمكتب سليمان الزايدي واعضاء الجمعية.

"حقوق الإنسان": 472 قضية عنف أسري.. خلال عام

منطقة الرياض تتصدر بـ117 حادثة.. والجوف الأقل بـ"واحدة"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=191545&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي
بلغ عدد القضايا المتعلقة بالعنف الأسري، التي تابعتها "الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان" بفروعها المنتشرة في المناطق كافة خلال العام الماضي 472 قضية، تنوعت ما بين عنف نفسي وبدني من قبل أفراد الأسرة، وكان ضحيتها إما الزوجة، أو الأطفال.
أكد ذلك مصدر بالجمعية، مشيرا إلى أن عدد قضايا العنف ضد الأطفال، التي تابعتها الجمعية في نفس الفترة بلغ 112.
وأضاف أن قضايا العنف البدني بلغت 274، والحرمان من الزواج 22، والحرمان من التعليم 20، بينما بلغت القضايا التي تقدمت بها أمهات حرمن من رؤية أبنائهن 10، والتحرش الجنسي 9، و7 قضايا هروب فتيات.
في الفترة نفسها بلغت قضايا حرمان الفتيات من رواتبهن بسبب خلاف أسري 5، والعنف بسبب إدمان الزوج 5، وقذف النساء 4، وتقديم طلب إيواء 3، فيما تناولت قضية واحدة موضوع المنع من العمل، إضافة إلى 67 أخرى.
وأوضح المصدر أن "أغلب القضايا الأسرية التي تلقتها فروع الجمعية تقدمت بها مواطنات، فقد سجلت منطقة الرياض 117 قضية، تليها المدينة المنورة بـ50 قضية، وجازان بـ40 قضية، ثم الدمام

بـ36، تلتها مكة المكرمة بـ34 قضية، ثم جدة بـ29 قضية، بينما شهدت الجوف أقل عدد من قضايا العنف الأسري، إذ سجلت قضية واحدة.
وبالنسبة للجنسيات الأخرى، قال: "سجلت الجنسيات الأخري 53 قضية، أكثرها كان من قبل مقيمات من الجنسية اليمنية سجلن 13 قضية، تلتها الجنسية المصرية بـ9 قضايا، ثم السورية بـ8، تلتها الفلسطينية بـ6، ومثلها للجنسية الباكستانية، ثم الأردنية بـ3، ثم قضيتان للجنسية السودانية، بينما سجلت كل من الجنسية العمانية، والنيجيرية، والموريتانية قضية واحدة، فيما سجلت ثلاث قضايا لجنسيات أخرى.
من جهته، أوضح الأستاذ المشارك في قسم الدراسات الاجتماعية بكلية الآداب جامعة الملك سعود؛ الدكتور جبرين علي الجبرين، لـ"الوطن" أن "بروز قضايا العنف الأسري في الآونة الأخيرة على خلاف السابق، يعود إلى أن المجتمع أصبح يظهر تلك الحوادث، ويتناقل تلك الأحداث في الأوساط الاجتماعية، وساعدت على ذلك وسائل الإعلام، التي أصبحت تنشر لنا حوادث ووقائع كانت في الماضى خفية، إذ كانت ثقافة الكتمان والصمت تسود المجتمع، وهو ما تغير في العصر الحالي".
وأضاف أن "ما يتم تداوله في وسائل الإعلام في الوقت الراهن من حوادث قتل بين أقارب، أو بين أزواج لا يمكن أن يكون ظاهرة في المجتمع، في الوقت نفسه لا يمكن أن نتغافل عن تلك الجرائم، لذلك تبرز أهمية بحث واستقصاء أسباب وقوع تلك الجرائم"، مشيرا إلى أن إرجاعها للخلافات الأسرية فقط ليس منطقيا.
وكشف الدكتور الجبرين أن "من ضمن الأسباب التي قد تدفع البعض لارتكاب تلك الجرائم، بطء الإجراءات التي تشهدها القضايا الأسرية، إذ يمكن أن تستغرق القضية الواحدة فترة طويلة، مما قد يدفع المتخاصمين للتمادي، والانتقام خارج أروقة المحاكم".

تسلمت حضانة 4 من أطفالها الصغار

المعنفة من زوجها وضرتها تغادر المستشفى لسكن الحماية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140617/Con20140617706866.htm

أشواق الطويرقي (مكة المكرمة)
غادرت الزوجة المعنفة (ج.م) مستشفى حراء العام بعد أن قضت به أسابيع عدة للعلاج من الكدمات والجروح الخطيرة التي أصيبت بها، نتيجة اعتداء زوجها عليها بالضرب المبرح مرات عدة، وتقييدها بالسلاسل وقص شعرها، وتركها دون أي مساعدة لأيام عدة، ومن ثم نقلها إلى مستشفى حراء العام في العاصمة المقدسة في وقت متأخر من طريق أحد أصدقاء زوجها.
وبينت التحقيقات، أن الزوج أقنع الضحية باتهام شقيقها الوحيد بضربها وسكب المياه الحارة على جسدها حتى يجري علاجها في المستشفى.
وكان فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة، تابع القضية مع الجهات التي جرت مخاطبها، وهي إمارة منطقة مكة المكرمة وشرطة العاصمة ممثلة في مركز شرطة الكعكية ومركز الحماية الأسرية التابع للشؤون الاجتماعية بمكة، وتم تكليف محامية من قبل الجمعية لمتابعة سير القضية ومرافقة الضحية في التحقيقات، وجلسات المحكمة، فيما وجهت إمارة منطقة مكة المكرمة في وقت سابق أمرا لشرطة العاصمة المقدسة ممثلة في مركز شرطة الكعكية، بتوقيف زوج المعنفة وضرتها، للتحقيق معهما في تورطهما في القضية.
وذكرت المحامية المكلفة من قبل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أميرة أحمد طه، بأن المعنفة (ج،م) غادرت مستشفى حراء العام وتقيم حاليا بسكن خاص تابع للجنة الحماية الأسرية هي وأربعة من أبنائها الصغار الذين بقوا برفقة والدتهم في

الدار، فيما احتفظ شقيق والدهم «العم» بالثلاثة الأبناء الكبار وأبناء الزوجة الثانية لحين الفصل في القضية، مبينة بأنه تم تأجيل النظر في القضية إلى حين تماثل الزوجة للشفاء التام، بحيث تستطيع حضور جلسات التحقيق في هيئة التحقيق والادعاء العام والمحكمة وحصولها على كامل حقوقها، مضيفة بأن الزوج والزوجة الثانية ما زالوا موقوفين في السجن لانتهاء التحقيق معهما.

وأبان رئيس لجنة الحماية الاجتماعية بالعاصمة المقدسة محسن دخيل القحطاني، بأن اللجنة استقبلت الضحية بعد خروجها من المستشفى وتم إيداعها في دار الوفاء للحماية الأسرية هي وأطفالها، منوها بأنها تتلقى جميع الدعم والمساعدة من قبل مشرفات الدار والقائمين على لجنة الحماية الأسرية بالعاصمة المقدسة.

فيما ذكرت مسؤولة العلاقات العامة والإعلام بمستشفى حراء العام بالعاصمة المقدسة مكية مجرشي، بأن المريضة تتماثل للشفاء وبدأت حالتها الصحية في تحسن مستمر وهي تراجع المستشفى لتغيير جروحها، مبينة بأنها تلقى الدعم المعنوي والنفسي وشعرت بالأمان من خلال وقوف فريق طبي يباشر حالتها، ويعمل على استشفاء الجروح وطبيب نفسي يدعم الجانب النفسي بمتابعة الأخصائية جميلة لتعزيز الجانب النفسي لها.

د. القحطاني شكر مدير الجامعة وثمّن اعتماد البرنامج

المجلس العلمي أقر برنامج الدراسات العليا بكلية الحقوق

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944693

اعتمد المجلس العلمي بجامعة الملك سعود بجلسته استحداث برنامج الدراسات العليا في تخصصي القانون الخاص والقانون العام بكلية الحقوق والعلوم السياسية، خصوصا أن الكلية تعد من الكليات التي يشار لها بالبنان في الوطن العربي بعد ان تميزت بالبرنامج التعليمي والمكانة العلمية التي اتسمت بها.

وأعتبر هذا القرار ايجابيا أسعد الكثير من طلاب وطالبات البكالوريوس الذين يطمحون بمواصلة دراستهم العليا في القانون بالجامعة.

من جانبه عبر عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية الدكتور مفلح القحطاني عن سعادته باعتماد البرنامج وقال: "بالتأكيد هذا القرار يصب في صالح ابنائنا الطلاب وبناتنا الطالبات ويحفز على مضاعفة الطموح في مواصلة الدراسات العليا بدءاً بالماجستير ونهاية بالدكتوراه باذن الله، وفي هذا الصدد أقدم شكري لمعالي مدير الجامعة الاستاذ الدكتور بدران العمر ووكيل الجامعة للدراسات العليا الدكتور احمد العامري وأعضاء المجلس العلمي على جهودهم واهتمامهم وحرصهم على اعتماد البرنامج".

واوضح القحطاني ان القبول في البرنامج سيبدأ في محرم المقبل.

"وزير الحرس" لـ الوطن : الملك مهتم بملف "البدون"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=191444&CategoryID=5

الرياض: نايف العصيمي

أكد وزير الحرس الوطني الأمير متعب بن عبدالله لـ"الوطن" أن أزمتي الخليج الثانية وإرهاب القاعدة اللتين واجهتهما المملكة في تسعينات القرن الماضي وأوائل العقد الأول من الألفية الجديدة، كانتا خير شاهد على التضحيات التي قدمها "البدون" لهذه الأرض، مشددا على الاهتمام الشخصي الذي يوليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لإنهاء هذا الملف. وقال الأمير متعب: "لقد فقدنا في حرب الخليج وفي الحرب على الإرهاب أشخاصا من "البدون".. حاربوا عن الوطن.. وماتوا من أجله"، مشددا على دعمه لإنهاء الأمور التنظيمية كافة الخاصة بهذه الفئة.

وفي الحلقة الثالثة من سلسلة تحقيقات "البدون" تسلط "الوطن" الضوء على تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ورؤيتها لأسباب المشكلة، محذرة من تكاثر أعداد "البدون" دون اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتسوية ملفهم.

لقد فقدنا في حرب الخليج وفي الحرب على الإرهاب أشخاص من البدون.. حاربوا عن الوطن.. وماتوا من أجله"، بهذه العبارة أكد وزير الحرس الوطني الأمير متعب بن عبد الله، على التضحيات التي قدمها أبناء القبائل العادة في الذود عن حياض الوطن في أبرز أزمتين تعرضت لهما البلاد (الغزو العراقي للكويت، والحرب على تنظيم القاعدة).

وشدد الأمير متعب بن عبد الله، على اهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز الشخصي بملف "البدون"، مؤكدا على أهمية إنهاء هذا الموضوع.

وقال في تصريح لـ"الوطن" "لقد فقدنا في حرب الخليج ومع الإرهاب أشخاص "بدون" حاربوا عن الوطن، وماتوا من أجله.. هم من أخلص الناس.. هم موجودون بيننا وبعضهم ما زال موجودا على رأس العمل وبعضهم تقاعد، والملك مهتم جداً في موضوعهم".

وفي الوقت الذي تقدر فيه أعداد الأسر التي لا تحمل هوية وطنية أو ينتمون لجنسية معينة بنحو 3 آلاف أسرة، كشفت تقارير جمعية حقوق الإنسان حول قضية "أشخاص بلا هوية"، أن الجهات المعنية غير قادرة على التعامل مع هذه المشكلة.

وأكدت التقارير – تحتفظ الوطن بنسخة منها-، أن الجهات لم تتعامل مع هذه المشكلة بموضوعية وواقعية وسرعة، وقد اتضح ذلك من خلال الردود التي تصل إلى الجمعية بشأن قضايا هؤلاء على الرغم من صدور أوامر سامية تقضي بحل مشكلة بعضهم.

أسر تنتظر الجنسية

بتلخيص المشكلة وباستقاء الأرقام من مصادرها الرئيسة، فإن هناك أكثر من 2500 أسرة تقدمت للجنة المركزية التابعة للأحوال المدنية، لتعديل اسم جد أو اسم الشخص أو اسم فخذ القبيلة، ولازالت معلقة ومتضررة بسبب إيقاف سجلاتها المدنية.

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وفي تقريرها حول الموضوع، أكدت أن موضوع وقف تجنيس تلك الأسر عائدا إلى صراعات شيوخ قبائلهم، وهو ما أبقى نحو 3 آلاف أسرة تحت ظلم صراعات لا ناقة لهم فيها ولا جمل.

ومن أهم المصاعب التي تواجه من يحملون بطاقة الخمس سنوات، طبقا لتقرير حقوق الإنسان، عدم الحصول على وظائف، وصعوبة تزويج البنات والأبناء وإضافة المواليد والحصول على العلاج والظروف المعيشية الصعبة.

إبراء الذمة

وأوردت جمعية حقوق الإنسان في إحدى التقارير، أنه وعلى الرغم من صدور التوجيهات القاضية بحل أوضاع أغلبية هؤلاء، إلا أن أوضاعهم لم تعالج بشكل جذري حتى الآن، والأمر يتطلب إنهاء معاناتهم وعدم ترك معاملاتهم تحت الإجراء لسنوات طويلة.

وذكرت الجمعية أن بعضهم قد خدم الدولة في السلك العسكري لمدد طويلة ولم يرد عليه أي ملاحظات وتركهم طيلة هذه السنوات والتي تجاوزت بالنسبة لبعضهم ربع قرن، أمر ليس فيه مصلحة للبلاد في ظل تكاثر أعدادهم وعدم حملهم أي جنسية بلد آخر.

أشخاص بلا هوية
وأكدت الجمعية أن هذه المشكلة تعد من القضايا الحقوقية المهمة التي تتعلق بوزارة الداخلية تحديداً، كون حرمان الكثير من حقهم في الهوية، يعد في مقدمة الحقوق المدنية، مبينة أنها استمرت في تلقي شكاوى من أشخاص بلا هوية أو لديهم هويات موقتة أو أشخاص سحبت هويتهم لأسباب مختلفة.
ومن خلال متابعة الجمعية لهذه القضية اتضح بحسب تقريرها، أنها كبيرة من حيث الحجم ومعقدة في تصنيفها وتتطلب معالجة سريعة من أجل ضمان تمتع هؤلاء الأشخاص، ومن يعولون بحقوقهم الكاملة وكذلك الحيلولة دون تجذرها، بما يترتب عليها من انتهاكات حقوقية وإشكالات أمنية واجتماعية أخرى.
غياب الرغبة
وقد لاحظت الجمعية أن الجهات الإدارية التي توجد بها ملفات هؤلاء غير راغبة في بحث وضعهم بصورة شاملة، أو النظر فيما يقدمونه من مستندات وما يحيط بهم من وقائع تساعد وتشير إلى إثبات سعوديتهم أو تساعد في إيجاد حلول لهم.
وأضافت الجمعية أنه وبدلاً من ذلك يتم الاقتصار على النظر في الملفات القديمة في تلك الجهات وما دوّن بها من معلومات من قبل لجان أو موظفين سابقين واعتبار كل ما دوّن صحيحاً، ومن ثم يستمر العمل بموجبه.
وعند البحث بموضوعية وواقعية وجدت الجمعية، أن الإجراءات التي اتخذت مع بعضهم سابقاً كانت غير نظامية وجردتهم من حقوقهم اعتماداً على تحقيقات اتسمت بالإكراه وعدم العدالة، لافتة إلى أن هؤلاء بدأت أعداد أسرهم تتكاثر وأصبحت مشكلتهم مرشحة للتفاقم ما لم تبادر الجهات ذات العلاقة بإيجاد حلول عاجلة وخلال فترة محددة.
بطء التنفيذ وغياب الحلول
وأكدت الجمعية أن هناك مشكلة تعاني منها هذه الجهات وهي البطء وعدم اتخاذ القرار المناسب لحل المشكلة، فهناك أشخاص وأسر يذكرون أنهم سعوديون ومشايخ قبائلهم وأفرادهم يشهدون بأنهم سعوديون وليس هناك أي بلد يقبل استقبالهم والمسؤولون الإداريون في هذه الأجهزة لا يريدون أو لا يقدمون حلولاً لإعادة أوراقهم الثبوتية إليهم أو حتى تمكينهم من الحصول على أوراق ثبوتية.
وتساءلت الجمعية عما إذا كان لدى الجهات المعنية حل لهذه المشكلة يحفظ لهؤلاء حقوقهم.
قضايا الجنسية
وقالت الجمعية إنه يمكن تصنيف قضايا الجنسية إلى الفئات الآتية: إما أشخاص سحبت جنسيتهم دون أي سبب واضح معروف، وغالباً ما يقال بأنها سحبت نتيجة بلاغات تفيد بعدم نظامية حصولهم على الهوية الوطنية، على الرغم من أن هؤلاء الأشخاص غالباً ما يملكون أوراقا تفيد بأنهم سعوديو الأصل والمنشأ والولادة، ولا يزال شيوخ قبائلهم يشهدون ويؤكدون بأنهم من أصول سعودية.
وقد نجحت الجمعية خلال الفترة الماضية ومن خلال التنسيق مع مقام وزارة الداخلية في إعادة الهوية لإحدى هذه الأسر بعد معاناتها لحوالي 20 عاماً من حرمانها من أغلب حقوقها في العمل والعلاج والتعليم، وتأمل الجمعية أن يتم حل بقية القضايا وبنفس الطريقة لأنها تشترك في الأسباب ذاتها.
وأضافت الجمعية، "وهناك أشخاص تقدموا إلى اللجنة المركزية لحفائظ النفوس لتصحيح بيانات هوياتهم، عملاً بالأمر السامي رقم 471/8 بتاريخ 1410/6/16، ولكن سحبت هوياتهم حال مراجعتهم للجنة، ولم ترد إليهم، رغم تقديمهم مستندات وأدلة وشواهد على صدق قولهم بالانتماء إلى إحدى القبائل السعودية.
ونتيجة لذلك أصبح هناك العديد من الأشخاص الذين لا يحملون أي هوية أو إثبات شخصية أو أوراق ثبوتية ويعانون من كثير من المشكلات الحقوقية أهمها:
تقييد حرية التنقل
وبينت الجمعية أن الأشخاص الذين لا يملكون أوراقا ثبوتية تكون حرية التنقل مسلوبة منهم، سواء داخلياً أو خارجياً، فلا يمكنهم بحال من الأحوال السفر إلى خارج المملكة لعدم حصولهم على جوازات سفر، وحتى التنقل بين المناطق داخل المملكة يعرضهم للخطر، حيث يحتجز بعضهم في مراكز الترحيل لمدد قد تطول قبل أن يطلق سراحهم أو يتم وضعهم على الحدود ويعودون مرة أخرى لعدم وجود دولة تستقبلهم.
الحق في العمل والتعليم
وشددت الجمعية أنه من المحال أن يعمل شخص بلا أوراق ثبوتية في أي عمل حكومي، وهناك صعوبة بالغة في العمل في المؤسسات والشركات الخاصة، خاصة أن بعض هذه الفئة يحمل هوية مكتوب عليها لا يعمل بأجر ولا بدون.

وأشارت الجمعية إلى أن هؤلاء لا يستطيع أبناؤهم الالتحاق بالمدارس في أي مرحلة من مراحل التعليم المختلفة لأن الابن حاله كحال الأب بلا أوراق ثبوتية أو هوية أو إقامة.

الرعاية الصحية والزواج

وأكدت الجمعية هنا أن المستشفيات ترفض والوحدات الصحية الحكومية وحتى الخاصة علاجهم بسبب عدم حملهم أوراقا ثبوتية.

ونوهت الجمعية أن هؤلاء يواجهون صعوبة في توثيق زيجاتهم بشكل رسمي لعدم حملهم الأوراق الثبوتية ويلحقهم بسبب ذلك مشاكل كثيرة.

"الإبعاد".. عقوبة المتحرش "غير السعودي"

الفاخري: 10٪ نسبة تعرض السعوديات للتحرش في "محيط العمل"

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/06/17/1162800

الدمام – سحر الشهري

أوضح عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري أن نسبة قضايا تحرش الرجال بالنساء في محيط أعمالهن تصل إلى 10%، مبيناً أنه لا توجد لائحة تضم عقوبات محددة تجاه المتحرشين داعياً إلى ضرورة وضع عقوبات صارمة بحق المتحرش تردعه وتنبه غيره. وأوضح أن البريد الإلكتروني وشهادة الشهود أو الكاميرات أو الاتصالات الهاتفية هي القرائن التي يجب إثباتها في مثل تلك الحالات، ويتقدم بها لجهة عمله بشكوى ضد الطرف الآخر علماً بأن الأنظمة نصت على عقوبات تقع على الموظف حالة سوء السلوك أو التحرش والتصرفات التي تخالف الآداب العامة في محيط العمل.

وبيَّن أنه إذا كان المتحرش ليس من الموظفين فلابد أن تسجل الواقعة وترفع دعوى بالشكل النظامي عن طريق الشرطة وتحال لهيئة التحقيق والادعاء العام وتأخذ طريقها في المحاكم، ويتم استدعاء الطرف الآخر والتحقيق معه وإيقاع العقوبة النظامية في حقه.

من جهته، أوضح المحامي الدكتور سعيد الدخيل أن معظم قضايا التحرش تحل بشكل ودي بين الطرفين حتى لا تصل إلى أروقة المحاكم أو الهيئة أو الشرط.

وأفاد بأن العقاب قد يصل للتعزير إذا صدر من زميل أو مدير في العمل ويحكم عليه بالجلد والسجن بحسب تقدير القاضي القائم على الحالة بعد النظر والتحقق في مجريات القضية وملابساتها. أما إذا كان رب العمل غير سعودي عادة ما يبعد عن البلد ويوضع على القائمة السوداء.

احتفالاً باليوم العالمي لمكافحة المخدرات

انطلاق فعاليات حملة "الوطن.. بسواعد امرأة"

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944899

الرياض - عذراء الحسيني

تحتفل دول العالم في السادس والعشرين من يونيو من كل عام باليوم العالمي لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، والمملكة العربية السعودية تعتبر من أوائل الدول الموقعة على هذه الاتفاقية بالمتابعة الدؤوبة والدعم اللامحدود من القيادة الرشيدة من قبل رجل الأمن الأول صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف - وزير الداخلية - وإشراف مباشر من مدير عام مكافحة المخدرات باستمرارية تكثيف البرامج التوعوية الخاصة بأضرار المخدرات لمحاربة هذه الآفة الخطيرة حيث تم وضع خطط مدروسة لفعاليات اليوم العالمي لمكافحة المخدرات لهذا العام يتم من خلالها تقديم الرسالة التوعوية الوقائية يتضمن العديد من المحاضرات والمعارض وحلقات النقاش وورش العمل التدريبية لمختلف القطاعات "الجمعيات الخيرية، هيئة حقوق الإنسان، وإدارة مكافحة المخدرات بالحرس الملكي، والمراكز الصحية، ومكتب ديوان للمحاماة والاستشارات" احتفالاً بهذه المناسبة.

ومن ضمن فعاليات اليوم العالمي لمكافحة المخدرات تم عقد حلقة نقاش بالتعاون مع هيئة حقوق الإنسان بمشاركة عدد من القيادات والخبيرات والمختصات في المجالات التربوية والاجتماعية والإعلامية وذلك بهدف تقديم الرأي والمشورة بالرسالة التوعوية ومضمونها وأساليبها والتي يتم توجيهها لكافة أفراد المجتمع بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات حيث شارك بالاجتماع (وزارة التعليم العالي، وزارة الصحة، وزارة الشؤون الاجتماعية، هيئة حقوق الإنسان، مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، القطاع الإعلامي. وفي نهاية الاجتماع تم التخطيط لحملة وطنية شاملة تستهدف جميع فئات المجتمع ويشارك فيها جميع القطاعات وذلك من مبدأ ترسيخ التعاون فيما بين إدارة الشؤون النسوية وباقي القطاعات ذات العلاقة إيمانا منهم بأن القضية فكرية بالدرجة الأولى والمرأة هي المستهدفة فهي الأم، الابنة، الأخت، الزوجة.

وقد أشادت مديرة إدارة الشؤون النسوية بالمديرية العامة لمكافحة المخدرات أمل بنت يوسف خاشقجي بالتعاون الملموس من قبل العديد من القطاعات بمشاركتهم في فعاليات اليوم العالمي لمكافحة المخدرات تحت شعار "الوطن.. بسواعد امرأة" وذلك من منطلق الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية حيث ستشارك أمانة مدينة منطقة الرياض بوضع شعار المديرية وعبارات توعوية على لوحات الطرق في مدينة الرياض.

وسيكون لهيئة السياحة والآثار مشاركة في فعاليات اليوم العالمي في جميع فروعها بمناطق المملكة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

تحويل "القضاء التجاري" للمحاكم التجارية بوزارة العدل لم يتم تفعيله حتى الآن

ديوان المظالم يحفظ حقوق المستثمرين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944481

الرياض، تحقيق- عبدالعزيز الراشد

تختص المحاكم الإدارية التابعة لديوان المظالم بالنظر في الدعاوى التي تكون جهة الإدارة طرفاً فيها؛ كدعاوى العقود المبرمة، ودعاوى إلغاء القرارات الإدارية، إلى جانب اختصاصها بالقضاء التجاري، مما يُشكّل دعماً للاستثمار بشكل عام، والأجنبي بشكل خاص، والمتمثل بالنظر في جميع دعاوى المنازعات بين الشركاء في الشركات.

بعد انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية

وعلى الرغم من صدور نظام القضاء المتضمن تحويل اختصاص القضاء التجاري إلى المحاكم التجارية التابعة لوزارة العدل، إلاّ أن ذلك لم يتم تفعيله حتى الآن!.

ويُعد القضاء الإداري والتجاري من اختصاص "ديوان المظالم"، وهو ما ساهم في دعم الاستثمار من خلال عدة ركائز أساسية أهمها؛ جودة الأحكام القضائية ومدى قدرتها على تحقيق الغاية من القضاء في أحسن مستوى، وكذلك سرعة الفصل في النزاعات، إضافةً إلى وضوح الأحكام والاجتهادات القضائية واحترامها، وقدرة المستثمر من خلال محاميه ومستشاره القانوني على معرفة القواعد والاجتهادات التي يسير عليها القضاء حتى يمكنه مراعاتها في تعاقداته، وحتى يعرف بوضوح ما له من حقوق وما عليه من التزامات، إلى جانب مواكبة الاجتهادات القضائية للأعراف التجارية وأعراف العقود المتخصصة ومبادئها المتفق عليها في العالم.

ويرى مختصون أن صورة "ديوان المظالم" من جانب حفظ حقوق المستثمرين بشكل عام تعد جيدة، إضافةً إلى أدائه عمله على خير ما يجب من خلال دوائره الإدارية والتجارية، مشيرين إلى أنه قدّم جهداً كبيراً في جلب الأسواق العالمية والمستثمرين من شتى بقاع العالم للاستثمار في المملكة، موضحين أن اختصاص "ديوان المظالم" في البت في قضايا التجار ورجال الأعمال سهّل على الناس التقاضي وسرعة المواعيد والفصل والتركيز فيما يرد إليه من قضايا ومنازعات، إلاّ أنهم يؤكدون على حاجته إلى جهد كبير، بوضع الحلول والوسائل للارتقاء إلى مستوى تحقيق الغايات، خاصةً فيما يتعلق بالاستثمار والمستثمرين.

دعاوى المنازعات

وقال "محمد بن سعود الجذلاني" -محام وقاضي سابق-: إن ديوان المظالم يختص بموجب نظامه الأساسي بالنظر في الدعاوى التي تكون جهة الإدارة طرفاً فيها، مشيراً إلى أن هذه الدعاوى تنقسم إلى قسمين أساسيين هما؛ دعاوى العقود المبرمة مع جهات الإدارة، ودعاوى إلغاء القرارات الإدارية، وبالتالي فإن المستثمرين يحتاجون كثيراً للاستعانة بالقضاء الإداري في هذين الجانبين، وذلك إذا كان المستثمر متعاقداً مع الحكومة، ووقعت عليه الأضرار، أو كان له مطالبات، فيلجأ إلى القضاء للمطالبة بالتعويض عنها، أو إلزام الإدارة بصرف مستحقاته المقررة في العقد، والفصل بينه وبين جهة الإدارة في الخلافات بينهما، مضيفاً أن المستثمر يلجأ للقضاء الإداري أيضاً للطعن على القرارات الإدارية التي تصدرها جهة حكومية ضده، مما يكون له مساس بحقوقه أو فيه وقوع ضرر عليه، والذي يحكمه القضاء الإداري بإلغاء القرار متى ثبت وجود عيب أو خلل، مشيراً إلى أن ديوان المظالم لايزال حالياً هو المشرف على القضاء التجاري الذي صدر نظام القضاء الأخير متضمناً تحويل اختصاصه إلى المحاكم التجارية التابعة لوزارة العدل، إلاّ أن ذلك لم يتم تفعيله إلى الآن.

وأضاف أن القضاء التجاري في ديوان المظالم ينظر في جميع دعاوى المنازعات بين الشركاء في الشركات، والذين قد يكون بعضهم مستثمراً أجنبياً، كما ينظر القضاء التجاري أيضاً في نزاعات ودعاوى العقود التجارية، وقد يكون أحد أطرافها مستثمراً أجنبياً، ومنها على سبيل المثال عقود المقاولة من الباطن.

ركائز أساسية

وأوضح "الجذلاني" أن القضاء الإداري هو أساس اختصاص ديوان المظالم، وكذلك القضاء التجاري التابع له موقتاً، والذي يعد كلاهما له دور كبير وفاعل في دعم الاستثمار عموماً، والاستثمار الأجنبي على وجه الخصوص، وذلك من خلال عدة ركائز أساسية أهمها؛ جودة الأحكام القضائية ومدى قدرتها على تحقيق الغاية من القضاء في أحسن مستوى، وذلك بحفظ الحقوق، وإعطاء القوة والهيبة للعقود والاتفاقيات المبرمة بين أطرافها، وكذلك سرعة الفصل في النزاعات بشرط ألاّ يكون ذلك على حساب جودة الأحكام؛ لأن السرعة مطلوبة بلا شك لكن لا يجوز أن تؤثر على جودة وسلامة الأحكام، إضافة إلى وضوح الأحكام والاجتهادات القضائية واحترامها، وقدرة المستثمر من خلال محاميه ومستشاره القانوني على معرفة القواعد والاجتهادات التي يسير عليها القضاء حتى يمكنه مراعاتها في تعاقداته، وحتى يعرف بوضوح ما له من حقوق وما عليه من التزامات، إلى جانب مواكبة الاجتهادات القضائية للأعراف التجارية وأعراف العقود المتخصصة ومبادئها المتفق عليها في العالم، وذلك لأن الشريعة الإسلامية تحترم الأعراف والعادات، خاصة أعراف التجار فيما بينهم، وذلك ما لم تتضمن مخالفة لأحكام قطعية، وكذلك قوة واستقلال أحكام القضاء، خاصة في مواجهة جهة الإدارة، فلا تكون أحكام القضاء تحابي أو تراعي أو تميل لتفهم موقف جهة الإدارة على حساب حقوق الطرف الآخر في الدعوى الذي قد يكون هو المستثمر، سواءً في دعاوى العقود أو القرارات الإدارية.

وأضاف أن أحكام القضاء في دعاوى التعويض تواكب المستجدات من النظريات الحديثة في القانون، مع عدم الإخلال بقواعد وأحكام الشريعة، وذلك في جانب أحكام الضمان، وتقدير التعويض المناسب، الذي يكفل رفع الضرر كاملاً عن المتضرر، ذاكراً أنه وبالنظر إلى واقع القضاء، نجد أنه يحتاج إلى جهد كبير، للارتقاء إلى مستوى تحقيق الغاية، فهو يحتاج للكثير من الحلول والوسائل.

أمان واطمئنان

وقال "د. ماجد قاروب" -عضو المجلس الاستشاري للمحاماة بوزارة العدل-: إن المحاكم الإدارية بديوان المظالم ومن خلال الدوائر الإدارية والتجارية التي ستنسلخ قريباً لتكون نواة المحاكم التجارية بوزارة العدل تؤدي عملها القضائي على خير ما يجب، مضيفاً أن القضاء العاجل والقوي وفق صحيح القانون والمبادئ يحمي الأعمال والحقوق، بما يعطي الأمان والاطمئنان لمجتمع الأعمال على حقوقه من العبث والضياع في مواجهة جهة الإدارة أو قطاع الأعمال.

تحديث الأنظمة

وأكد "د. محمد المشوح" -محام ومستشار قانوني- على أنه عند انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية تم تعديل واستحداث ما يزيد على (42) نظاماً منها ما هو متعلق بالبيئة القضائية، وذلك لأهميتها بالنسبة إلى الاستثمار والمستثمرين، وبعد ذلك كان هناك اهتمام كبير في تهيئة بيئة قضائية مستقرة يشعر بها التاجر والمستثمر بالأمن القضائي الذي لا يقل قيمة عن الأمن الغذائي والأمن الصحي وغيرها، مضيفاً بأنه كان لديوان المظالم جهد كبير في جلب الأسواق العالمية والمستثمرين من شتى بقاع العالم للاستثمار في المملكة، حيث اختصاصه في البت في قضايا التجار ورجال الأعمال سهّل على الناس التقاضي وسرعة المواعيد وسرعة الفصل والتركيز فيما يرد إليه من قضايا ومنازعات.

مختصون: تعقيدات حقوقية وفنية بسبب عدم شمول 55٪ من المركبات بـ "التأمين ضد الغير"

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/06/17/1162928

الرياض ـ جبير الأنصاري
كشفت ورشة عقدتها لجنة النقل في غرفة الرياض أن 45 % من المركبات في السعودية، مؤمن عليها ضد الغير، موضحة أنها نسبة قليلة، تتسبب في تعقيدات مالية عند حدوث حوادث مرورية. وأجمعت نخبة من المختصين الممثلين للجهات ذات العلاقة بآليات تبادل وتداول التقارير المتعلقة بالحوادث المرورية واشتراطات حفظ الحقوق لجميع الأطراف المتعاملة على الطريق أن تطبيق التأمين على جميع المركبات سيكفل معالجة جميع الجوانب الفنية الخاصة بحفظ الحقوق في حالات الحوادث وتيسير معالجة جميع الإشكالات الفنية القائمة بين الأطراف. وأوضحت الورشة، التي عقدت برئاسة سعود النفيعي وبمشاركة ممثلين عن كل من مؤسسة النقد وشركات التأمين وشركة نجم وشركة العلم ونخبة من المستثمرين في مجالي التأجير والأجرة، إضافة إلى أعضاء اللجنة أن تواضع نسبة المركبات المؤمن عليها ضد الغير بسبب الارتفاع المفاجئ لأسعار تأمين السيارات الذي زاد أربعة أضعاف دون أي مبررات مقنعة.

التقنية ساعدت على إجراء استطلاعات الرأي العام وإظهار النتائج خلال ساعات ..

د.فايز شفلوت: مركز الحوار الوطني ملتزم بإيصال صوت المواطن إلى صانع القرار

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944867

الرياض، حوار- أبكر الشريف
قال "د.فايز بن محمد شفلوت" -مدير استطلاعات الرأي العام بمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني إن استطلاعات الرأي العام تتيح الفرصة لصُنّاع القرار في العديد من المؤسسات الحكومية قياس آراء المجتمع ومدى رضاهم عن مسيرة التنمية أو المنتجات أو الخدمات وقياس حاجاتهم المتجددة وكيفية تلبيتها، مبيناً أن استطلاعات الرأي العام وعبر الأدوات التقنية الحديثة يمكن الحصول على المعلومة خلال ساعات، لا سيما عند حاجة صانع القرار لها لاتخاذ قرار هام.

وقال في حديثه ل"الرياض": إن الدراسات التي تنتجها بعض الجهات الحكومية لا تزال تحتاج إلى تطوير كامل، خاصةً في المنهجيات المستخدمة، مؤكداً على أن أقلام الكتّاب تُساهم في توجيه بعض القضايا أو الموضوعات الهامة نحو زاوية ما، موضحاً أن البعض قد يتخوف من استطلاعات الرأي التي يجريها مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، وذلك في كيفية استخدام المركز للمعلومة ومدى سرية بياناته، مؤكداً على أن للاستطلاعات عدة معايير، وتشمل الموضوعية والتميز والمهنية وكذلك الالتزام بايصال صوت المواطن، ذاكراً أن مستوى الاستجابة ارتفع في آخر استطلاع حتى وصل إلى (89%) مقارنةً بنسبة استجابة (60%) قبل نحو ثمانية أشهر، وفيما يلي نص الحوار:

هموم المواطن

* إلى ماذا تهدف الدراسات الاستطلاعية؟

- تهدف إلى الإجابة على تساؤلات عامة لقضايا أو مواضيع عامة يدور حولها جدل، ومعرفة موقف أو توجه الرأي العام حول موضوع أو قضية أو شخص أو مؤسسة أو منتج أو خدمة ما.

* أين تكمن أهمية الاستطلاعات؟

- تعتبر المعلومة ذات قيمة عالية جداً، خاصةً حينما تملك المعلومة الدقيقة في الوقت المناسب، واستطلاعات الرأي العام من خلال الأدوات التقنية الحديثة تستطيع أن تحصل على المعلومة خلال ساعات، لاسيما عند حاجة صانع القرار لها لاتخاذ قرار هام.

* ما هي أهمية الاستطلاعات بالنسبة لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني؟

- منذ أن التحقت بمركز الملك عبدالعزيز كمدير لاستطلاعات الرأي العام، عملت على الفهم بعمق لرؤية خادم الحرمين الشريفين لمفهوم الحوار، والهدف الأسمى الذي لأجله تم تأسيس مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، ووجدت أن المركز يحتاج للوصول إلى المواطن، ويبادر بالذهاب إليه ليسمع ما لديه من هموم، ويسمع رأيه حول مسيرة التنمية ومدى رضاه عن الخدمات، وما هي تطلعاته؟، فمعلوم أن لدينا أكثر من (26) مليون نسمة، وعلينا أن نسمع لهم ونجلس معهم، هذه هي الفلسفة الحقيقية لمفهومي لاستطلاعات الرأي العام بمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، وخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- يحرص على سماع صوت المواطن، ويكررها دائماً بتوجيه المسؤولين بعدم إغلاق الأبواب، ومن هذا المنطلق انطلقنا إلى صناعة الاستبيان.

حقائق عامة

* ما هي أهمية الاستطلاعات بالنسبة لمتخذ القرار في الأجهزة الحكومية؟

- تتيح الفرصة لصُنّاع القرار في العديد من المؤسسات الحكومية قياس آراء المجتمع ومدى رضاهم عن مسيرة التنمية أو المنتجات أو الخدمات، وكذلك قياس حاجاتهم المتجددة وكيفية تلبيتها، إضافةً لذلك تكمن أهمية استطلاعات الرأي العام في تحديد معالم رأي المجتمع، ومتابعة التغير في التوجهات والآراء حول العديد من القضايا والمواضيع المجتمعية المختلفة، ومن ثم القدرة على التنبؤ بالتوجهات العامة المستقبلية وكيفية معالجتها.

* في رأيك، ألا ترى أن تلك الأجهزة الحكومية تستطيع معرفة تلك المعلومات -على سبيل المثال- من خلال إدارات الدراسات التابعة لها، أو المقالات والأخبار المنشورة في الصحف اليومية؟

- للإجابة على السؤال، أولاً: الاستطلاعات التي نعمل بها تستند على قياس الرأي العام وتجلية الحقائق وامتلاك المعلومة القائمة على أساس علمي ودقيق ووفق منهجية علمية، وأيضاً تمكين المجتمع من الاطلاع على الرأي العام، وكذلك لدحض الإشاعات وإيضاح أو تجلية حقائق عامة وبصفة حيادية، ثانياً: بالنسبة لإدارات الدراسات في الأجهزة الحكومية بشكل عام تحتاج إلى دعم أفضل على المستوى المادي والبشري لأداء مهامهم بالشكل الصحيح، كما أن الدراسات التي تنتجها بعض الجهات الحكومية لا تزال تحتاج الى تطوير كامل، خاصةً في المنهجيات المستخدمة، وقد يعود ذلك الضعف إلى عدم قناعة المسؤول بدور وأهمية الدراسات وخاصة الاستطلاعية.

نمثّل جهة محايدة في تقديم الحقيقة والحد من إشاعات واجتهادات حسابات مواقع التواصل الاجتماعي

آراء مختلفة

* هل هناك استطلاعات رأي عام أخرى في المملكة، وهل هناك تحفظ حول مسمى استطلاعات؟

- أي مركز دراسات يستطيع أن يجري استطلاعا، مهما اختلفت مسميات المراكز أو اختلف وصف الدراسات كالميدانية أو الوصفية أو التحليلية أو غيرها، جميعهم يجمعون معلومة ويحللونها بطرق مختلفة، فالعمل واحد مهما اختلفت المسميات، وقد يكون هناك تحفظ حول مسمى استطلاعات، ولا أعلم إلى متى يتم التحسس من مسميات كهذه، رغم أنها في النهاية دراسة، والنظام يسمح بإجراء الدراسات، فلماذا لا تمنع كلمة مسوحات أو كلمة رصد.

* قد لا يعرف غالبية المجتمع أهمية الاستطلاعات بالنسبة لهم، ممكن أن نتعرف على أهمية الاستطلاعات بالنسبة لأفراد المجتمع؟
- دعنا نبسط الموضوع ليسهل فهمه، اليوم أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي تلعب دورا كبيرا في التأثير على الرأي العام، وأسهمت أقلام الكتّاب في توجيه بعض القضايا أو الموضوعات الهامة نحو زاوية ما، وأصبحت تلك الأدوات -في بعض الأحيان- تُلبس المجتمع قناعات غير صحيحة، وتتكلم باسمه وتنطق بصوته، والمجتمع منها براء، وبالتالي في مراحل معينة، يصبح الفرد بين مفترق طُرق إمّا أن يصدّق قناعاته، أو يصدّق الكم الهائل من الآراء المؤيدة أو المعارضة لموضوع أو قضية ما، وبالتالي يحتاج المجتمع إلى جهة محايدة توضح له ما هو الموقف العام للمجتمع حول قضية أو موضوع ما، ونحن في داخل البيت الواحد وبشكل عام نواجه تلك المواقف، حيث تجد أحياناً الزوجة أو الابن يؤيد قضية أو موضوعا أو شخصا نتيجة لتأثير الاعلام بشتى أدواته، بينما رب الأسرة يعارض تماماً تلك القضية أو الموضوع أو الشخص، ومن جهة أخرى، وجود استطلاعات الرأي العام تدعم المشاركة العامة للمجتمع في اتخاذ القرار، وتوصل رأيه من خلال قناة رسمية يُعتد على نتائجها.
منظومة متكاملة
* إلى أي درجة ترى بمهنية وشفافية وحيادية الاستطلاعات؟، وكيف تعمل على ضمان ذلك؟
- لدى الاستطلاعات عدة معايير ملتزمة بها وتشمل الموضوعية والتميز والمهنية وكذلك الالتزام بايصال صوت المواطن -ونحن ملتزمون بها-، وحينما أجد نفسي غير قادر على ضمان وحماية تلك المعايير، الابتعاد هو الخيار.
* قبل عدة أسابيع تم توقيع مذكرة تفاهم مع مجلس الشورى، حدثنا عن أهمية تلك الاتفاقية؟
- بفضل الله، خلال الفترة الماضية تم تنفيذ عدة استطلاعات وكان لها الأثر، ونعني بالأثر هو الإفادة من نتائجها بأشكال مختلفة، حيث كانت بعض نتائج الدراسات داعم حقيقي لسنّ بعض الأنظمة والسياسات التي تعنى بتحقيق رفاهية المواطن، ومن هنا جاءت الحاجة إلى تكوين منظومة متكاملة تهدف بشكل نهائي إلى تحقيق الرفاهية للمواطن، فاستطلاعات الرأي العام بالمركز تملك الأدوات المادية والبشرية التي من شأنها دعم جهود مجلس الشورى، وتقصي رأي المجتمع بشكل مستمر حول العديد من القضايا التي تحتل الأولوية في أعمال المجلس والمواطن.
* إلى أي مدى المجتمع جاهز للتجاوب مع استطلاعات الرأي العام التي يجريها المركز؟
- في رأيي ومن خلال التجربة أن المجتمع على استعداد للتجاوب مع الاستطلاعات والاجابة على أي استبانة، لكن ذلك يخضع بشكل رئيسي لموضوع الاستطلاع، وقد يكون الخوف لدى البعض يكمن في كيفية استخدام المركز للمعلومة ومدى سرية بياناته، ولضمان سرية المعلومات في أولويات عمل المركز تم اتخاذ العديد من الاجراءات الفنية والإدارية التي من شأنها تعزيز مستوى السرية، ومنها استخدام برامج حاسوبية متخصصة في مجال الدراسات الاستطلاعية، تضمن المراقبة المستمرة لعملية جمع المعلومات، وكذلك تقييد صلاحيات الدخول الى أنظمة "الكمبيوتر" وقواعد البيانات ومواقع المعلوماتية، إضافة إلى الاشراف المستمر على سير فريق العمل.
أساليب التحفيز
* كيف استطاع المركز الوصول إلى هذه المرحلة؟
- بفضل الخبرة التراكمية لعمل الاستطلاعات، استطعنا في المركز ومن خلال الدورات التطويرية لمهارات الاتصال تطوير فريق العمل للتعامل مع جميع فئات المجتمع بحرفية عالية، ويعني ذلك بأن فريق العمل أصبح قادراً على فهم الطرف الآخر وفهم مستوى ثقافته من خلال الثواني الأولى للحديث، وهذا ساعدنا كثيراً في تنويع لغة الحوار لتتناسب مع فكر الشخص المستقبل للاتصال، ومن ثم طرح الأسئلة بلغة مبسطة جداً عند الحاجة لذلك، ومن جهة أخرى، عملنا على تطوير أساليب التحفيز لكي نتمكن من رفع نسبة الاستجابة، وتم ذلك من خلال استخدام أساليب تتناسب مع الذكر والأنثى أو الكبير والصغير، وقد حققت نتائج عالية جداً في مستوى الاستجابة، ونجد أن مستوى الاستجابة في آخر استطلاع تفوق (89%) مقارنة بنسبة استجابة (60%) قبل نحو ثمانية أشهر.
* هل كان الاعتماد فقط على تنويع الأسلوب لتحقيق تلك النسبة العالية؟
- في الحقيقة الجواب لا، لكن تحققت تلك النسبة مع أخذ عوامل أخرى بعين الاعتبار، فقد تم تطوير جميع معايير اختيار فريق العمل بما فيها المؤهل العلمي، وإخضاعهم لعدة اختبارات تعنى بدرجة ومستوى الصوت وأسلوب الحوار وأسلوب الإقناع، كذلك تم تطوير البرنامج الداخلي (software) لنتمكن من مراقبة الاتصال لضمان مستوى جودته، وتقييم مستوى المحادثة والتوجيه أثناء الاتصال.
استطلاعات «العمالة» و«التصنيفات» و«التحرش»
أكد «د. فايز بن شفلوت» على أن مواضيع استطلاعات الرأي لا تخرج عن الموضوعات التي يتم رصدها بشكل يومي من خلال وسائل الإعلام المختلفة، مضيفاً أن هناك عدد من القضايا التي لا تطرحها -مثلاً - الصحف اليومية، ويناقشها

المجتمع في مجالسه، مُشدداً على ضرورة عدم إغفال قضايا لها انعكاسات خطيرة على وحدة المملكة واستقرارها، مشيراً إلى أنه يتم اختيار الموضوعات الاستطلاعية من خلال المتابعة والرصد اليومي لوسائل الإعلام المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي، مبيناً أنه يتم رصد القضايا والمواضيع الاجتماعية كقضايا الأسرة والقضايا التنموية والصحية والتعليمية والاقتصادية والقضايا العامة، وغيرها من القضايا التي تعني بالمواطن وجوانب التنمية بكل محاورها. وقال إنه تم إجراء عدة استطلاعات شملت العمالة المنزلية والتصنيفات الفكرية والتحرش الجنسي، وكذلك خطبة الجمعة والتأثير المجتمعي والولاء التنظيمي، وواقع الاشاعات في المجتمع، ومتوسط حجم العينة لكل استطلاع من (900-1000) شخص، مضيفاً أن المركز يضم معملاً متكاملاً للاستطلاعات الهاتفية بأعلى المواصفات التقنية الحديثة، وزُوِّد بنظام حاسوبي متطور مخصص للاستطلاعات الهاتفية، حيث يتم اختيار العينة عشوائياً. كذلك يتم الاتصال الآلي من دون الحاجة للتدخل البشري، ويعمل بالاستطلاعات أكثر من (25) موظفا ومتعاونا، إضافة إلى وجود مستشارين أكاديميين متخصصين في عدد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية، مؤكداً أنه يتم إرسال نتائج الدراسات الاستطلاعية إلى الجهات الحكومية التي من الممكن أن تستفيد منها.

السفارة السعودية تتابع قضية المتهم بتحطيم تماثيل في طوكيو

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 4 شعبان 1435هـ - 2 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/24x7/articles/article14964.html

واس (طوكيو)

أوضحت سفارة خادم الحرمين الشريفين لدى إمبراطورية اليابان أنها تتابع قضية اتهام مواطن سعودي بتحطيم تماثيل داخل معبد ياباني في العاصمة طوكيو.وأكدت السفارة في بيان صحفي أنها تتابع ذلك مع السلطات اليابانية المختصة، وكلفت فريقا بجمع التفاصيل والمعلومات الخاصة والتأكد منها، وذلك في إطار التحقيقات الجارية في هذا الصدد.وأفادت أن القائم بأعمال السفارة بالإنابة، والملحق الثقافي، قاما بزيارة إلى مدير المعبد يوجون موریاما، وأعربا عن استنكار السفارة الشديد لمثل هذا العمل المنافي لمبادئ الإسلام السمحة وتشريعاته التي لا تجيز الاعتداء على دور العبادة.وثمنت السفارة لمدير المعبد ما أبداه من مشاعر طيبة تجاه المملكة، وتأكيده على أن مثل هذا الحادثة تعد عملاً فردياً يدل على اعتلال نفسي لمرتكبه.يذكر أن السفارة تولي الموضوع اهتماماً كبيراً مع التأكيد على تقدير المملكة لعمق العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وثقتها في القضاء الياباني، وسوف تستمر السفارة في متابعة الأمر عن كثب والوقوف على مستجداته كافة، والتعامل معه من جوانبه القانونية والإنسانية.

تنتهي أول محرم المقبل

"التجارة" تمهل موردي الحليب للتقيد بتسعيرة بلد المنشأ

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 4 شعبان 1435هـ - 2 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/24x7/articles/article14979.html

عبدالعزيز الحارثي(الطائف)
حددت وزارة التجارة والصناعة، مطلع العام المقبل آخر مهلة لإلزام موردي حليب الأطفال بالتسعيرة المطبوعة على الحليب من بلد المنشأ بشكل ظاهر وبارز للمستهلك، بحيث يصعب إزالتها.
وأكدت الوزارة في تعليمات مشددة في هذا الإطار، أنه على كل منتج أومستورد لحليب الأطفال الرضع الالتزام بوضع السعر مطبوعا من بلد المنشأ على العبوة مباشرة، بشكل ظاهر وبارز للمستهلك، بما لا يمكن إزالته، مشددة على منع تغيير الأوزان الموجودة أو وقف أو تقليل إمداد السوق بما يحتاجه.
من جانبها أكدت مصادر لـ«عكاظ»، أن الوزارة اعطت مهلة لجميع المنتجين والموردين للحليب للتقيد بالتسعيرة من بلد المنشأ، حتى 1 محرم 1436هـ، مشيرة إلى أن الوزارة تقوم بتذليل جميع العوائق الإدارية والتنظيمية، التي تحد من استيراد منتجات حليب الأطفال.
في السياق ذاته علمت «عكاظ» من مصادر مطلعة، أن اجتماعات متتالية عقدتها الوزارة مع عدد من وكلاء شركات الحليب، خاصة المستورد من الدول الأوربية؛ لبحث التسعيرة الجديدة، التي أقرتها الوزارة للحليب، ومطالباتها بوضع التسعيرة على حسب جودة المنتج والسعر، الذي تم الاستيراد به.
يشار إلى أن فرق الوزارة بدأت جولاتها منذ نهاية الأسبوع الماضي للرقابة على أسعار الحليب، والتقيد بالتسعيرة الجديدة، المقرة مؤخرا، التي شملت تحديد سعر بيع الكليو جرام من الحليب بما لا يتجاوز 70 ريال للعبوات أكثر من 400 جرام.

14 ألف شكوى من أخطاء البنوك والصرافات ونقاط البيع

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 4 شعبان 1435هـ - 2 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/24x7/articles/article14986.html

نواف عافت (الرياض)
كشف أمين عام لجنة التوعية المصرفية في البنوك السعودية طلعت حافظ أن مؤسسة النقد العربي السعودي استقبلت خلال العام الماضي 14 ألف شكوى ضد البنوك السعودية تتعلق بالاحتيال، والصرافات الآلية، ونقاط البيع، والأخطاء البشرية.
جاء ذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده أمس في الرياض لإطلاق حملة التوعية السادسة بعنوان (لاتفشيها).
وقال طلعت: إن البنوك تحذر دائما من الاتصالات المشبوهة لتحديث البيانات، وتطالب بتجاهل إعلانات سداد المديونيات، وعدم التعامل مع الرسائل الإلكترونية أو الجوال، وتجاهل تسديد فواتير الغير أو التحويل لأشخاص غير معروفين، وكذلك من التسوق الإلكتروني، والحفاظ على سرية المعلومات. وأضاف أن هناك انخفاضا في أعداد الشكاوى

عن العامين الماضيين بنسبة 50 في المئة، موضحا أن البنوك السعودية سجلت العام الماضي أكثر من مليار عملية عبر الصرافات الآلية بقيمه 658 مليار ريال، وأن هناك محاولات اختراقات عبر العالم تتجاوز 5 تريليون محاولة .
وأشار إلى أن هناك تعاونا مع الجهات الأمنية والجهات المختصه لمواجهة هذه الإعلانات وأن هناك ازديادا في التعاملات الإلكترونية. وأوضح أن المناطق الأكثر كثافة سكانية هي التي تكثر فيها الشكاوى.
وطالب العملاء بتحديث البيانات عبر الفروع، وكذلك الجوالات ليكون هناك تواصل مع البنوك، وأن هناك حوكمة للأمور . من جهته أكد نائب الرئيس التنفيذي للتسويق محمد الربيعة أن الحملة أثمرت وأوصلت الرسالة وأن مؤسسة النقد سمحت الآن بتجاوز الحد الائتماني عبر نقاط البيع إلى 60 ألف ريال، وهناك تأمين للشبكة الآلية للبنوك، وأن أعلى استخدام للصرفات خلال شهر رمضان .

تأهيل 65 معوقاً لسوق العمل

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140617/Con20140617706723.htm

عبداللطيف الوحيمد (الأحساء)
احتفلت جمعية المعاقون في الأحساء، بتخريج الفوج الثالث من منتسبي برنامج التدريب الزراعي لتأهيل ذوي الإعاقة العقلية البسيطة الذي نفذته بالتعاون مع هيئة الري والصرف وبدعم بنك الرياض في مبادرةٍ مجتمعيةٍ وتنمويةٍ مشتركة، تهدف إلى استثمار طاقاتهم وتأهيلهم لسوق العمل عبر إكسابهم المهارات الزراعية.
وشهد الحفل الذي أقيم في مقر الجمعية تخريج 14 شابا متميزا من ذوي الإعاقة العقلية البسيطة بحضور رئيس مجلس إدارة الجمعية وعضو مجلس الشورى الدكتور سعدون السعدون ومدير عام هيئة الري والصرف بالأحساء المهندس أحمد الجغيمان ونائب الرئيس التنفيذي والمشرف العام على برامج خدمة المجتمع في بنك الرياض محمد الربيعة ومدير عام الجمعية عبداللطيف الجعفري وعضو مجلس إدارة الجمعية محمد العفالق بالإضافة إلى أولياء أمور المتدربين وعدد من المهندسين والمدربين والمشرفين على البرنامج.
وعبر أولياء أمور الخريجين عن سعادتهم وإعجابهم بهذا البرنامج الذي أسهم في بناء واقع جديدٍ لأبنائهم من ذوي الإعاقة وفي تحويلهم إلى أفرادٍ منتجين ومؤهلين.

عائدون من العراق: السعوديون مستهدفون ويقاسون شتى أنواع التعذيب

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140617/Con20140617706723.htm

ثامر قمقوم (عرعر)

روى لـ «عكاظ» عائدون من سجون العراق ما يحدث للمعتقلين السعوديين تحديدا من تعذيب وانتهاكات طائفية بغيضة على مدار الساعة، وكذلك الانتقائية العجيبة للمسؤولين في عدد من السجون العراقية.

بداية يقول عبدالله بن هندي العنزي العائد قبل أكثر من عام، وبكر الرخيص (عائد منذ فترة): لا نعرف ما قد يحدث للسجناء السعوديين في السجون العراقية، فهناك بالفعل كنا نتعرض لأنواع من التعذيب الجسدي والنفسي بسبب الطائفية المذهبية التي لا يقرها دين ولا مذهب، فقط لأننا نحمل الجنسية السعودية، ولم يكن هذا يحدث للسجناء الآخرين، وهذا الوضع يختلف من سجن لآخر، ففي سجن سوسة بكردستان العراق مثلا المعاملة طيبة عكس السجون الأخرى.

ويضيف أحمد بن علي الغنام: أنا أتحسر على زملائي السابقين المتواجدين حاليا في سجون العراق وأعرف ما يعانونه، فعندما تشتد الأوضاع سوءا في العراق يكون السجناء السعوديون أول الضحايا ويتم التركيز عليهم ويرون مختلف أنواع التعذيب والضرب والتنكيل.

وقال: أتمنى نقلهم إلى سجن سوسة بأسرع وقت ممكن والعمل على عودتهم للوطن.

السجن 23 عاماً لأربعة مدانين في قضايا أمنية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140617/Con20140617706761.htm

إبراهيم علوي (جدة)

أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في جدة أحكاما بالسجن 23 عاما بحق 4 مدانين في قضايا أمنية، مع المنع من السفر لنفس المدة، فيما تبين مغادرة أحد المطلوبين إلى خارج البلاد عقب إخلاء سبيله، ولاتزال قضيته قائمة.

وقد حكم على المدعى عليه الثاني بالسجن سنتين، وذلك بعد إدانته بالتستر على مطلوب أخبره بأن له لديه سبعة أشخاص يرغبون السفر إلى اليمن عن طريق التهريب طالبا مساعدته في ذلك، وإخباره أحد الاشخاص بتلك الرغبة وربطه به، إضافة إلى متابعته لمشاهد قتالية وحيازته أسطوانة ليزرية.

كما حكم على المدعى عليه الثالث بالسجن ثلاث سنوات ونصف، حيث ثبت اجتماعه بعدد من ذوي التوجهات المنحرفة ونقله رغبة أحد الاشخاص بالسفر إلى اليمن لمن ينسق للراغبين في الذهاب لليمن تهريبا، وعلمه بأن شخصين من المطلوبين من حملة الفكر التكفيري وسماعه من أحدهم أن لديه مبلغ 500 ألف ريال رصده لأجل خروجه إلى اليمن.

أما المدعى عليه السادس فقد أدين بتكفيره لبعض الحكومات ذات العلاقة الجيدة مع الحكومة الأمريكية بحسب اعترافه، وحيازته لمذكرات ومواد حاسوبية محظورة صادرة عن أفراد في تنظيم القاعدة وطباعة بعضها واعتقاده بجواز الخروج

للقتال في مواطن الفتنة دون إذن ولي الأمر وافتئاته عليه بذلك وشرائه سلاحا رشاشا دون تصريح وحيازته له، وتم تعزيره على ذلك بالسجن تسع سنوات اعتبارا من تاريخ إيقافه على ذمة القضية.
كما أدين المدعى عليه السابع بتكفيره بعض الحكومات العربية حسب اعترافه، واعتقاده أن الجهاد فرض عين تأثرا بمن يجتمع بهم من حملة هذا الفكر وتستره عليهم، وقضى ناظر القضية بتعزيره على ما ثبت بحقه بالسجن ثماني سنوات ونصف اعتبارا من تاريخ إيقافه.

"جدة" تلحق بـ"دبي" و"الأردن" في تبليغ الخصوم بواسطة "القطاع الخاص"

نسبة الإنجاز ستصل لـ70٪ مع دخول الشركتين المشغلتين

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=191547&CategoryID=5

جدة: سامية العيسى
حققت مدينة جدة، قصب السبق محليا، في دخول تجربة إشراك القطاع الخاص في تبليغ الخصوم بالدعاوى الخاصة بهم والمنظورة أمام المحاكم، إذ تلحق بذلك في مدينة دبي الإماراتية والمملكة الأردنية الهاشمية، واللتان تعدان الوحيدتان في العالم العربي التي بدأت بتطبيق مثل هكذا خطوة.
وبالأمس، افتتح وزير العدل الدكتور محمد العيسى، بالمحكمة العامة بجدة مشروع خدمة تبليغ الأوراق القضائية عن طريق القطاع الخاص والتي تعني بتبليغ المدعى عليهم لحضور جلسات المحكمة. وأكد الوزير أن هذا المشروع يسهم في سرعة التقاضي التي تمثل أهمية كبيرة في إستراتيجية العدالة الناجزة.
بدوره، كشف رئيس المحكمة العامة بجدة الشيخ عبد الرحمن الحسيني عن تفاصيل المشروع الذي يراه نقلة نوعية ضمن مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتحقيق مفهوم تحقيق العدالة الناجزة، مشددا على تأثير تلك الخدمة في سرعة البت في القضايا كونها تساعد وبشكل كبير في تفعيل السير في القضايا ولو لم يحضر الخصوم، وتوقع أن تتقلص مشاكل التبليغ كثيرا مع تلك الخدمة.
ولفت الحسيني إلى أن الاستعانة بالشركات في تبليغ الخصوم سيرفع نسبة الإنجاز في تبليغ الخصوم إلى 70 % في المستقبل القريب بينما يتوقع أن يصل الإنجاز إلى مراحل أكبر بعد ذلك، وتوقع أن يصل التبليغ خلال 5 أيام عمل، قياساً على الإمكانيات المادية والبشرية للشركتين المشغلة للخدمة.
عدد من الأنظمة المسندة للقطاع الخاص أتاحها مشروع تبليغ الخصوم، وتتمحور حول "تبليغ الأوراق القضائية، وهي صحائف الدعوى للمدعى عليه، أو طلب حضور المدعى عليه لأداء اليمين، أو استخلاف الشاهد للحضور، أو تبليغ الأحكام الغيابية، وهي الأمور التي قال عنها الشيخ الحسيني أنه ما تحتاجه المحكمة لإبلاغ الذين ليسوا فيها، وهو ما قال أنه يأتي ضمن حرص الوزير على الأفكار الجديدة، وتطوير يتعاطى مع العصر، ويتوافق مع مفهوم الحكمة الالكترونية ، لذلك كان التوجه بشكل عاجل لإسنادها للقطاع الخاص، لافتا إلى أن المشروع استغرق مدة 8 أشهر للدارسة مابين طلب العروض والحضور، ودراسة عوائق التبليغ وأسباب تعثره.

أموال "التأمينات" مهددة و"الشورى" ينقذها بخطة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=191506&CategoryID=2

الرياض: رياض المسلم

علقت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الجرس إزاء خطورة وضعها المالي، المتمثل في ارتفاع مصروفاتها خلال السنتين الماضيتين، وزيادة أعداد المستفيدين وارتفاع معاشاتهم على نحو أكثر من أعداد المشتركين، مما ينذر بأعباء مالية مستقبلية كبيرة للوفاء بصرف تلك المنافع، مقدرة ما تصرفه كمعاشات شهرية بـ1.2 مليار ريال.

وفيما حدد محافظ المؤسسة سليمان القويز الإشكال الحاصل بـ"عمر النظام الحالي" وزيادة أعداد المتقاعدين، ولأن الحد الأدنى لأجور الاشتراك أقل من مثيله للمعاشات، فضلا عن التقاعد المبكر، قال عضو مجلس الشورى الدكتور غازي زقر إن المعالجة المفترضة يجب أن تركز على تنويع الاقتصاد وزيادة الإنتاجية ورفع سن التقاعد.

أعلنت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أمس، عن ارتفاع مصروفات المؤسسة خلال السنتين الماضيتين، مقارنة بنمو أقل في الإيرادات التأمينية، إلى ازدياد أعداد المستفيدين وارتفاع معاشاتهم بشكل أكبر من أعداد المشتركين وقيمة اشتراكاتهم مما يترتب على المؤسسة أعباء مالية مستقبلية كبيرة للوفاء بصرف تلك المنافع للمستفيدين في الوقت الحاضر وللمشتركين في المستقبل.

وأوضح محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سليمان بن عبدالرحمن القويز، أن المؤسسة تصرف حالياً معاشات شهرية تتجاوز 1.2 مليار ريال، يستفيد منها أكثر من 300 ألف مستفيد، يتم تحويل معاشاتهم في أول الشهر المستحق عنه المعاش بواسطة نظام التحويل السريع إلى حساباتهم البنكية التي يختارونها مباشرة، مبينا أن هذه المعاشات في ازدياد مستمر، وأن عدد المشتركين بلغ أكثر من 9.600.000 مشترك، وعدد المنشآت التي يطبق عليها نظام التأمينات الاجتماعية أكثر من 441.000 منشأة.

وأفاد القويز في تصريح صحفي أمس، أن مصروفات المؤسسة التأمينية من معاشات وتعويضات وخدمات ارتفعت خلال السنتين الماضيتين بشكل متسارع، وكان معدل النمو خلال العامين السابقين 19%، مؤكدا أن هذا النمو الكبير والمتسارع في المصروفات مقارنة بنمو أقل في الإيرادات التأمينية التي كان معدل نموها خلال الفترة ذاتها 16%، يشير إلى ازدياد أعداد المستفيدين وارتفاع معاشاتهم بشكل أكبر من أعداد المشتركين وقيمة اشتراكاتهم، مما يترتب على المؤسسة أعباء مالية مستقبلية كبيرة للوفاء بصرف تلك المنافع للمستفيدين في الوقت الحاضر وللمشتركين في المستقبل.

وأبان أن من أهم أسباب هذا التباين في نمو المنافع مقارنة بالاشتراكات هو عمر النظام، حيث زاد عدد المتقاعدين، ولكون الحد الأدنى لأجور الاشتراك أقل من الحد الأدنى للمعاشات، إضافة للتقاعد المبكر الذي يحُمل النظام أعباء مالية كبيرة ومتنامية.

وأشار المحافظ إلى أن من واجب المؤسسة الحرص على توفر القدرة المالية اللازمة لصرف المنافع مستقبلاً، وذلك من خلال استثمار مبالغ الاشتراكات وتنميتها، إذ يعد الاستثمار عنصراً أساسياً في تمويل صندوق التأمينات، لأن الاشتراكات وحدها لا يمكن أن تفي بالتزامات الصندوق المستقبلية بأي حال من الأحوال.

وبين أن ما يحدث حاليا من بعض أصحاب العمل من تهرب أو تأخير في سداد الاشتراكات يؤثر سلباً على قدره المؤسسة المالية، مشيرا إلى أن غرامات التأخير التي تفرض حالياً على المتأخرين في السداد لا تمثل مصدراً ذا قيمة كمية في إيرادات المؤسسة، ولكن أهميتها كونها أداة حماية للنظام لإلزام أصحاب العمل على سداد الاشتراكات في وقتها.

من جهته، أكد عضو مجلس الشورى الدكتور غازي زقر لـ"الوطن" أن معالجة هذه المشكلة يكمن في عدد من المقترحات منها رفع سن التقاعد للتقليل من التكلفة إلى جانب معالجة التقاعد المبكر".

وأضاف الدكتور زقر: "من المقترحات لتجنب هذه المشكلة هو أن يكون المجتمع منتجا بشكل أكبر وأكثر فاعلية وعندما تزيد الإنتاجية نستطيع أن نتحمل الأعباء"، مبينا أن المسؤولين في التأمينات الاجتماعية وكذلك "التقاعد" سبق وأن عرضوا هذه المشكلة في وقت سابق من خلال اجتماعاتهم في المجلس.

ولفت عضو "الشورى" إلى أن الجيل الجديد سيواجه مشاكل عندما يدخل في التقاعد، وقال: "مصادرنا حاليا تعتمد على إنتاج النفط وارتفاع أسعاره عالميا، ولدينا احتياطي ولو حدث عجز في صناديق التقاعد سيتم تغطيتها من الاحتياطي ولكن إلى متى، فلا بد من تنويع القاعدة الاقتصادية"، مشيدا بتجربة سنغافورة وإنتاجية مواطنيها التي عززت الاقتصاد لديهم، موضحا أن الخطة العاشرة لدى وزارة الاقتصاد والتخطيط تحدثت عن هذه المشكلة المتعلقة بالتقاعد.

أسرة "طفلة الرياض" تطالب بالتحقيق وترجح وفاتها "صعقا"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=191474&CategoryID=5

الرياض: معيض الرفدي

في تطور جديد لقضية الطفلة جود "4 سنوات" التي توفيت في أحد المجمعات التجارية بالرياض مساء الجمعة المنصرم، وذكرت شرطة المنطقة أن سبب الوفاة هو السقوط المفاجئ، ناشد عم الطفلة خالد عبدالله الحمالي، أمير منطقة الرياض الأمير تركي بن عبدالله بالتدخل لإظهار حقيقة الوفاة ومحاسبة المقصر، مرجحا تعرض ابنة شقيقه لماس كهربائي.

وقال الحمالي لـ"الوطن": أثناء خروج الأسرة إلى سوق بانوراما شمال الرياض، نزلوا إلى الكافي الموجود داخل المجمع وكانت جود تقف على سياج، وهناك فيش كهربائي مكشوف، وفجأت سقطت الطفلة فسارعت شقيقتها "19 عاماً" إليها، وكانت متغيرة اللون نتيجة تعرضها لماس كهربائي أيضاً.

وأضاف أن أحد الموجودين نقلها إلى أحد المستوصفات القريبة من المجمع، وبفحصها تبين أنها متوفاة، فجرى نقلها عن طريق إسعاف المستوصف إلى مستشفى الملك فيصل التخصصي. وأضاف الحمالي "أخبرني المستشفى عند وصولها أنها متوفاة، وعند وصول الأدلة الجنائية تم تصوير الفيش الكهربائي، مؤكدا أنه رفض التشريح حفاظاً على مشاعر والديها. وقال إنه تم بعد ذلك نقلها من ثلاجة التخصصي إلى مستشفى الشميسي، والكشف عليها من قبل الأطباء هناك، وبعد صلاة الظهر تم استدعائي وقالوا لي إنهم سيخبرونني بالتقرير شفهياً، وأنه لا توجد كدمات أو آثار عنف وأن الجثة بجرح ظاهري في القدم اليمني وأسفل الجرح مدخل صاعق كهربائي، وأن هناك احتمالا كبيرا أن يكون ذلك هو سبب الوفاة. واعتذر مستشفى الشميسي عن كتابة التقرير إلا بعد تشريح الجثة.

المبادرة لاقت استحسان مئات "المغردين" والمتابعين

محام يتطوع للترافع في مستحقات القصر من مورثيهم

المصدر: جريدة سبق الاثنين 4 شعبان 1435هـ - 2 يونيو 2014م
http://sabq.org/q6dgde

مشاري الحنتوشي- سبق- الرياض: بادر عضو اتحاد المحامين العرب والجمعيتين الفقهية والقضائية السعودية المحامي ماجد ضاوي العتيبي، في "تغريدة" له عبر حسابه الشخصي على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، بإعلان استعداده لقبول دعاوى المطالبة بمستحقات القاصرين اليتامى من مورثيهم، بالمجان ولوجه الله تعالى.

ولاقت هذه المبادرة، استحسان مئات المغردين والمتابعين وأثنوا عليها ودعوا له بكسب الأجر واعتبروا هذه المبادرة الإنسانية نموذجاً مشرفاً لرسالة مهنة المحاماة ومثالاً يقتدى به للعمل التطوعي لحماية أموال القاصرين والإحسان.

وأوضح المحامي العتيبي في تصريح خص به سبق أن هذه المبادرة جاءت امتثالاً لأمر الله تعالى بالإحسان إلى اليتيم بقوله (وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى) (النساء: من الآية36) وتأسياً بقول النبي صلى الله عليه وسلم (أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا وأشار بالسبابة والوسطى وفرج بينهما)، (رواه البخاري)، وإيماناً منه بواجب المجتمع لحماية أموال القاصرين.

وأكد "العتيبي" استعداده لقبول دعاوى المطالبة بمستحقات القاصرين اليتامى من مورثيهم، بالمجان ولوجه الله تعالى، والمشمولة بالحماية بمقتضى المادة (25) من نظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين، والتي تحظر على الورثة أو شركاء المتوفى عن قصر أو غيرهم، التصرف في أموال التركة أو المال المشترك اعتباراً من تاريخ الوفاة وحتى حصر الهيئة لهذه الأموال.

وقيد "العتيبي" شرط قبول تلك الدعاوى، أن تكون في منطقة الرياض، ليتمكن من متابعتها، مبدياً استياءه لما يشهده الواقع الاجتماعي، بقيام بعض الورثة وغيرهم بالاستيلاء على أموال القاصرين والإجحاف بحقوقهم، ما يوجب تعاون أفراد المجتمع مع مؤسسات الدولة، لحماية أموالهم وتسليمهم حقوقهم.

القضاء يتوعد المتغيبين عن ×قضايا السيول÷ بالأحكام الغيابية والإنتربول الدولي

تأجيل النطق بالحكم على متهمين لغياب بعضهم خارج المملكة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
اضغط هنا

حامد الرفاعي - جدة

أجلت المحكمة الادارية بديوان المظالم في جدة أمس النطق بالحكم على عدد من المتهمين في كارثة سيول جدة منهم قياديون في الأمانة بسبب غياب البعض متهمين وعدم حضورهم الجلسات السابقة بحجة تواجدهم خارج المملكة، حيث تتوجه المحكمة الإدارية بالتنسيق مع الجهات المختصة إلى مخاطبة الانتربول الدولي تمهيدا لإحضار المتهمين المتغيبين (من جنسيات مختلفة) للمثول أمام العدالة.

وكانت المحكمة الإدارية بجدة قد شهدت أمس انعقاد جلستين لقضايا ملفات السيول والتي تضمنت اتهامات بجرائم الرشوة واستغلال السلطة الوظيفية والتلاعب في تنفيذ المشاريع، حيث قررت تأجيل ملف القضية الأولى إلى 12 رمضان القادم، فيما أجلت النطق بالحكم في الجلسة الثانية إلى 11 رمضان، حيث تم إبلاغ المتهمين الحاضرين بأن سبب التأجيل يعود إلى عدم حضور بقية زملائهم المتهمين والذين لابد من حضورهم، لافتة في الوقت نفسه أن الدائرة القضائية سوف تدرس كيفية إحضارهم عن طريق الإنتربول الدولي، وفي حالة تعذر ذلك سوف تصدر الحكم على المتهمين الهاربين غيابياً.

عسير: توكيل محامين بالمجان للترافع في قضايا "معسري المنطقة"

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/06/17/1163036

أبها – عبده الأسمري
أكد رئيس لجنة المحامين في الغرفة التجارية الصناعية في أبها الدكتور عوض القرني أن اللجنة أوصت بتكثيف العمل التطوعي لدعم السجناء في سجون منطقة عسير الذين لا يستطيعون توكيل من يدافع عنهم، كما أوصت بوضع خطة للجنة في الدورة الحالية لنشر الوعي الحقوقي وتوثيق العلاقات مع الجهات الحقوقية ومحامي المنطقة .
واستعرضت اللجنة برئاسة الدكتور عوض القرني، ومشاركة 20 محامياً من منطقة عسير أهمية تفعيل اللجنة لتصبح المرجعية الأولى لمهنة المحاماة في منطقة عسير وتكثيف التعاون بين المحامين لتطوير عملهم بما يحقق المصلحة العامة ثم مصلحة المهنة ومصالح أعضاء اللجنة وتعريف المجتمع بمهنة المحاماة ، ودور المحامين في إقامة العدل ومنع التظالم بين الناس وتيسير أمور التقاضي وإقامة المحاضرات والندوات ذات العلاقة بعمل اللجنة وإعداد الدراسات، والأبحاث والتواصل مع القضاة ومسؤولي المنطقة وتكثيف العمل التطوعي لخدمة المجتمع وفق ما تحدده الأنظمة، وإنشاء مؤسسات العمل التطوعي وتكثيفه.

ولكم الرأي

الترافع المجاني عن محدودي الدخل

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140617/Con20140617706778.htm

سعيد السريحي

هدف نبيل يقف وراء ما تفكر فيه وزارة العدل من إلزام المحامين بالدفاع عن ذوي الدخل المحدود الذين يعجزون عن دفع تكلفة المحاماة عنهم في القضايا المنظورة أمام المحاكم، هدف لا يسعى إلى تحقيق أركان المقاضاة والتي يشكل الترافع فيها ركنا أساسيا فحسب وإنما يحقق العدالة والمساواة بين أصحاب القضايا سواء من كانوا قادرين على دفع أتعاب وتكلفة المحاماة أو العاجزين عن ذلك ممن لا تمكنهم دخولهم من دفع أجور المحامين.
هدف نبيل لولا أن نبل الأهداف وحده لا يكفي لتحقيقها، ذلك أن تحقيق مثل هذا الهدف يحتاج إلى جملة من الضوابط والآليات التي تبدأ من تحديد محدودية الدخل التي تحول بين المتورطين في القضايا المعروضة على القضاء، ودفع أتعاب

المحاماة، وبدون هذا التحديد سيظل الباب مفتوحا لاحتمالات ادعاء العجز وتخضع المسألة بعد ذلك إلى تقديرات غير دقيقة ينافس فيها القادرون العاجزين كما حدث في توزيع قطع الأراضي على محدودي الدخل وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تعطيل تحقيق هذا الهدف السامي، ويكرس للتمايز بين أصحاب القضايا ويخلط بين من هو مستحق للمساعدة ومن ليس بحاجة لها.

وتحديد معيار الدخل المحدود لا ينفصل عن تحديد حجم القضية المنظورة أمام القضاء، ذلك أن تكلفة الدفاع وأجور المحامين تختلف باختلاف حجم القضايا مما يجعل مفهوم العجز عن دفع التكلفة مرتبطا بحجم القضية وليس بمحدودية دخول أصحابها.

ثمة مسألة أخرى تتعلق بمدى جدية وإخلاص المحامين في الدفاع عن قضايا بناء على تكليف المحاكم لهم بالترافع فيها مجانا، مما يؤكد الحاجة إلى وجود آلية لضبط أداء المحامين في هذه القضايا خاصة أنهم يكلفون بها مجانا في الوقت الذي تزدحم جداول عملهم بقضايا أخرى تدر عليهم مئات الألوف والملايين من الريالات.

ورغم ذلك فإن نبل هذا الهدف يظل مرتهنا بتحقيقه، ولتحقيقه سبل أخرى غير تكليف المحامين بالدفاع المجاني وإنما بإيجاد مصادر دخل للقضاء تمكنه من توفير أجور المحامين حين يتبين للمحاكم عجز أصحاب القضايا عن دفع تلك الأجور، مصادر دخل للقضاء قد يكون منها ما ينبغي على المحامين دفعه للمحاكم من نسبة أرباحهم، وكذلك ما يتم تغريم أصحاب القضايا الكيدية وغير ذلك من مصادر دخل تمنح المحاكم القدرة على تحمل تكاليف أجور المحاماة عمن يعجز عن دفعها.

على شارعين

طمس حقوق الناس

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140617/Con20140617706674.htm

خلف الحربي

اختفى رجل ستيني عن عائلته في المدينة المنورة لأكثر من ثلاثة أسابيع ثم علمت العائلة أنه توفي إثر إصابته البليغة في حادث مروري حين كان يستقل حافلة تابعة لإحدى شركات النقل الكبرى وقد تم نقله من مستشفى إلى آخر أثناء غيبوبته دون إخطار عائلته، وقد كشفت الشكوى التي تقدمت بها عائلته إلى سمو أمير منطقة الرياض عن تفاصيل مثيرة توضح لنا حجم الاستهتار بحياة البشر الذي وصلت إليه بعض الشركات، ودائما وأبدا من أمن العقوبة فعل ما يحلو له.

بدأت الحكاية قبل عدة أشهر حين كان سائق الحافلة يقودها بسرعة البرق قبل أن يفاجأ بوجود كاميرا ساهر قبل بلدة حوطة سدير، فما كان منه إلا الدعس على الفرامل لتخفيف السرعة وكانت النتيجة بالطبع انقلاب الحافلة وخروجها عن الطريق، هذا الحادث نتج عنه إصابة 38 شخصا ووفاة شخصين وقد باشرت طائرتان وسبع فرق تابعة للهلال الأحمر نقل المصابين إلى المستشفيات القريبة من موقع الحادث في حوطة سدير وتمير والمجمعة، وقد ذكرت تقارير إعلامية حينها أن شركة النقل التي تتبع لها الحافلة حضرت إلى الحادث فور حدوثه ليس من أجل مساعدة المصابين أو التحقيق في الحادث ومراجعة إجراءات السلامة بل لطمس اسم الشركة من على جوانب الحافلة بالأصباغ !.

وخلال تغطيتها لشكوى عائلة المسن قبل يومين قالت جريدة الحياة إنها اتصلت أكثر من مرة بمسؤول العلاقات العامة بالشركة السعودية للنقل الجماعي للتعليق على الشكوى فطلب مهلة لمراجعة إدارة الشركة، وهذا السؤال يكشف أن

الشركة التي قامت بهذا العمل الغريب وغير المسؤول ليست شركة نقل من الدرجة العاشرة بل هي شركة نقل وطنية كبرى كانت الآمال معلقة عليها فيما مضى من الزمان كي تقرب البعيد وتكون أحد البدائل العصرية للسفر الآمن فإذا بها تتردى مع مرور الأيام حتى تصل إلى هذه الحالة المخجلة التي توكل فيها مهمات السفر لسائقين متهورين ولا يكون فيها إداري مسؤول يبلغ عائلات المصابين بتعرضهم لحادث خطير، بل وما هو أعظم من كل ذلك أن تقوم بالطمس ومحاولة إخفاء الحقيقة والتدليس وهي جريمة يجب ألا تمر مرور الكرام.

لقد تحدث شقيق المتوفى للجريدة عن الأضرار النفسية البالغة التي أصابت عائلته طوال الأسابيع الثلاثة التي لم يكونوا يعلمون خلالها شيئا عنه، حيث تم نقله من مستشفى حكومي إلى مستشفى خاص دون أن تعلم عائلته شيئا عنه، الشركة اليوم مطالبة بتوضيح موقفها من هذه الاتهامات والتوقف عن سياسة الطمس والهروب من المواجهة، كما أن فتح ملف التحقيق في هذه القضية لن تتوقف فوائده عند حصول المتضررين على حقوقهم ومعاقبة المتسببين بهذا الإهمال المتعمد بل يمكن أن تكون طريقا لإصلاح أحوال هذه الشركة التي تراجعت خدماتها مع مرور السنين وأصبح الكثير من المواطنين يتعاملون معها باعتبارها شيئا غير موجود أي أنها مجرد لافتة بين عشرات اللافتات التي تدل على هياكل عملاقة من الخارج جوفاء من الداخل.

جماعات العنف ووحدة العرب

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/944895

محمد محفوظ

حين التفكير العميق في تحليل ظاهرة جماعات العنف والإرهاب في المنطقة العربية، نكتشف أن هذه الجماعات، هي بذاتها، ووفق تكوينها الثقافي والمعرفي والاجتماعي، هي جماعات انشقاقية، تتكور حول ذاتها، وتزرع في عقول أفرادها نزعات الكره والبغض لمحيطها الاجتماعي والسياسي، وتجعل من الانتماء إليها والالتزام بمقولاتها وبرامجها المختلفة، هو معيار الحق والصواب.

وماعداها هو خروج عن الصواب وانحراف عن الطريق المستقيم.. لذلك فإن جماعات العنف والإرهاب في كل البيئات الاجتماعية التي تتواجد فيها، تزرع الانشقاق، وتحفر أخاديد من التباينات والخلافات التي تتولد باستمرار، مما يدمر النسيج الاجتماعي والسياسي.

لذلك نجد أن هذه الجماعات باستمرار تبحث عن الجغرافيا البشرية، التي اهترأت فيها الدولة وأضحت غير متماسكة، وسادت الفوضى، لأن هذه البيئة التي لا راعي لها ولا ناظم فيها، هو الذي يناسب فكرها الانشقاقي والعنفي، لتحويل هذه الجغرافيا إلى ساحة مفتوحة للتدريب الأيدلوجي والعسكري، لكي تستمر في مشروع القتل والتدمير وإنهاك المجتمعات العربية سواء على مستوى علاقاتها البينية بين مكوناتها المتنوعة، أو على صعيد أوضاعها الأمنية والسياسية..

لذلك من الطبيعي اعتبار هذه الجماعات بصرف النظر عن أيدلوجياتها، خطراً محدقاً على المجتمعات العربية وأمنها واستقرارها وتلاحمها الداخلي.. وما تقوم به هذه الجماعات الإرهابية في أكثر من بلد عربي، هو مؤشر عملي على طبيعتها ومنظومة أفكارها التي تبرر لذاتها القيام بأبشع الإعمال وأشنعها.

وما تقوم به في بعض المدن السورية الواقعة تحت سيطرتها، يؤكد هذه الحقيقة، ويعبر بشكل ملموس أنها جماعات تعيش على القتل والتدمير، وأنها لا تكتفي بمحاربة النظام السياسي الذي تشكلت من أجل مواجهته ومحاربته، وإنما طبيعتها العنفية والانشقاقية يدفعها إلى مقاتلة كل من يخالفها أو يقف موقف الرفض لمشروعاتها وخياراتها الأيدلوجية والاجتماعية. لذلك تتكرر الأخبار الغريبة والمذهلة التي تقوم بها (داعش) في مدينة الرقة السورية. فهي جماعات تدمر

ولا تبني، تفكر بمشروعها دون الاهتمام بمعطيات الواقع، تستسهل عملية القتل والإعدام حتى لو حكمت مدينة أو قرية بدون أهلها، لا تعرف إلا لغة العنف وكأنها كتلة بشرية لتنمية الأحقاد والأغلال بين الناس..

والشيء المهم الذي ينبغي لكل الدول العربية أن تلتفت إليه، وتراكم من فعلها الأمني والسياسي والثقافي في مواجهة جماعات العنف والإرهاب، هو أن هذه الجماعات وبفعل ذهنيتها الانشقاقية ومنهجها الإرهابي الأسود، هي من أهم التحديات والتهديدات التي تواجه وحدة العرب كجغرافيا وكشعوب. لذلك نتمكن من القول وعلى ضوء تجارب هذه الجماعات في مصر وسورية واليمن والعراق، أنها تهديد مباشر لوحدة الدول العربية والمجتمعات العربية. لأنها تفكر بذهنية اقتطاع رقعة جغرافية ذات خصائص معينة، وتعمل لتحويلها إلى قاعدة متكاملة للانطلاق والانقضاض ضد المناطق والمدن الأخرى. هذا ما فعلته هذه الجماعات الإرهابية في اليمن والعراق وسورية، وهذا ما تحاول أن تقوم به في أي دولة تقوى فيها، وتتوفر لها حاضنة اجتماعية.
فهذه الجماعات تشكل قوة أيدلوجية وعسكرية مضادة لواقع الوحدة بين العرب والمسلمين، ومدمرة للنسيج الاجتماعي في كل البيئات، وتسعى باستمرار لتأسيس جيوب لها تضمن فيها حرية الحركة والقدرة على الانقضاض المسلح ضد بقية الشعب والمناطق غير الخاضعة لها.
ومايجري هذه الأيام من أحداث في العراق، أدت إلى سقوط مدينة الموصل بيد تنظيم داعش يؤكد هذه الحقيقة ويعكس طبيعة التهديد الذي تشكله هذه الجماعات والتنظيمات الإرهابية على وحدة الدول والشعوب العربية.
وعلى ضوء ذلك ثمة ضرورة قومية ووحدوية في كل الأقطار العربية، للوقوف بحزم ضد هذه الجماعات، لأنها أضحت تهديداً حقيقياً على المستويات كافة. والوقوف موقف المتفرج من هذه الأحداث والتطورات، يعني المزيد من الانهيارات العربية والمزيد من التآكل الدامي في الجسم العربي.
وفي سياق العمل للوقوف ضد هذه المخاطر والتحديات التي تطلقها جماعات العنف والإرهاب ضد استقرار الدول العربية ووحدتها الجغرافية والبشرية، نود التأكيد على النقاط التالية:
1 إن المجتمعات المتنوعة والمتعددة أفقياً وعمودياً، لا يمكن أن تدار بعقلية الغلبة واستبعاد أحد المكونات والتعبيرات، وإنما تدار بتطوير نظام الشراكة الذي يضمن لجميع الأطياف حقوقها السياسية والمدنية بدون افتئات على أحد، أو إقصاء لأي طرف.
وتعلمنا التجربة السياسية في العراق، أن التراخي أوالتلكؤ في بناء نظام سياسي، تشاركي، تعددي، لا يقصي أحدا، فإن نتيجته المباشرة هو بروز حواضن اجتماعية عديدة لخيارات العنف والإرهاب، تكون محصلة هذه الحواضن الدائمة المزيد من الانهيار الأمني ووقوع التفجيرات والقتلى من الأبرياء.
فالأمن الحقيقي لا يبنى إلا ببناء نظام الشراكة، والرهان على قدرة أحد المكونات على حسم معاركه السياسية بوحده، أضحى من الرهانات الخاسرة التي لم تنتج إلا القتل والدمار.
إننا في هذا السياق ندعو شيعة العراق قبل سنته، وعرب العراق قبل كرده، إلى الالتفات إلى هذه الحقيقة السياسية ألا وهي أن نظام الشراكة المتساوية في الحقوق والواجبات لكل الأطراف والمكونات، هوالذي يجلب الأمن والاستقرار، وهو(أي نظام الشراكة) وحده قادر على تفكيك كل شبكات العنف والإرهاب التي بدأت بالانتشار في محافظات العراق..
أما إذا استمرت الأوضاع على حالها، فإن الأحداث ستتسارع باتجاه المزيد من الانهيار الأمني والسياسي، مما يهدد وحدة العراق شعباً وأرضاً.
وعلى النخب السياسية من كل الأطراف والأطياف، أن تدرك أن الضامن الوحيد لوحدة العراق اليوم هو طبيعة النظام السياسي المراد تشكيله في العراق. فإذا كان أحادياً ولا يعبر عن جميع حساسيات الشعب العراقي، فإن المآل الأخير لذلك هو تقسيم العراق، وهو من الخيارات الخطيرة على العراق والمنطقة العربية بأسرها.
2 توضح الأحداث والتطورات في أغلب البلدان العربية المذكورة أعلاه، أن استدعاء جماعات العنف والإرهاب، أو غض النظر عنها، لا يهدد فقط خصم اليوم، وإنما يهدد الجميع. لأن هذه الجماعات بطبعها جماعات غير تسووية وتبحث عن حلول نهائية وفق منظورها في كل المناطق التي تتواجد فيها. لذلك من الضروري القول: إن من مصلحة جميع الأطراف في المنطقة العربية الوقوف معاً ضد جماعات العنف والإرهاب، وإن لعبة الاستقواء والتخويف بهذه الجماعات سترتد سلباً على جميع الأطراف. لذلك ثمة حاجة في كل هذه الدول العربية للوقوف العملي والفعلي ضد كل التشكيلات الإرهابية والعنفية، لأنها تشكيلات تهدد المنطقة العربية في استقرارها الداخلي ووحدتها السياسية والبشرية. وتجربة (داعش) في تهديد وحدة العراق ووحدة سورية شاخصة للجميع.

3 حينما تتفشى الغرائز المذهبية والطائفية في المجتمعات، تتجه بعض العواطف إلى أقصى أنواع وأشكال التحريض والكراهية. والعلاقة بين تفشي غرائز الكراهية والتحريض وممارسة العنف والإرهاب، هي ذات العلاقة التي تربط عالم الأسباب بعالم النتائج. لذلك ثمة ضرورة عربية لرفع الصوت ضد عمليات التحريض المذهبي والطائفي، لأن هذه العمليات تؤسس بطريقة أو أخرى للمناخات الاجتماعية والثقافية المحضرة لاستخدام العنف ضد المختلف المذهبي أو المغاير الديني، وهذا بدوره يفضي إلى اتساع دائرة العنف والإرهاب.
وخلاصة القول: إن جماعات العنف والإرهاب، تعيش على مناخات التحريض المذهبي والطائفي، ومن يرد محاربة جماعات العنف والإرهاب، فعليه أيضاً الوقوف ضد كل أشكال بث الكراهية بين المواطنين لاعتبارات لا كسب للإنسان فيها.

قراءة في منهج التاريخ والحضارة الإسلامية(1)

مقولة الرسول صلى الله عليه وسلم صاحب الشّرع هي التي يرددها المستشرقون وجميع أعداء الإسلام للتشكيك في أنّ القرآن الكريم من عند الله، ويدّعون أنّه من محمد(صلى الله عليه وسلّم)

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م
اضغط هنا

د. سهيلة زين العابدين حماد

2عندما نتساءل لماذا يُلحد بعض شبابنا؟ سنجد أنّ مناهجنا الدراسية ساعدت -عن غير قصد - أعداءنا في تنفيذ مخطط دفع بعض شبابنا إلى الإلحاد، وأقول قولي هذا بناءً على ما وجدته في مناهجنا، فعند قراءتي لمنهج الحضارة الإسلامية للثاني ثانوي لعام 2003/1424استوقفني وصدمني تعريف الخلافة، بأنّها» خلافة عن صاحب الشرع(الرسول صلى الله عليه وسلم)في حراسة الدين وسياسة الدنيا به»، وقد تمّ تحريف تعريف الماوردي للإمامة في الأحكام السلطانية وهو:» موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا»، فمقولة صاحب الشرع الرسول صلى الله عليه وسلم جد خطيرة تنفي أنّ الشرع من عند الله، فالله جلّ شأنه هو صاحب الشرع، وليس رسوله، فالرسول عليه الصلاة والسلام ما هو إلّا مبلّغ له، فمقولة الرسول صلى الله عليه وسلم صاحب الشّرع هي التي يرددها المستشرقون وجميع أعداء الإسلام للتشكيك في أنّ القرآن الكريم من عند الله، ويدّعون أنّه من محمد(صلى الله عليه وسلّم)، وهذا الذي نسمعه من الشباب المسلم الذين تمّ إلحادهم؛ فيقولون القرآن كلام محمد (صلى الله عليه وسلم)ولستُ أدري كيف غاب هذا عن مؤلفي المنهج الخمس، ومراجعيه الأربع، وغاب أيضًا على معالي وزير المعارف آنذاك، الذي أقر الكتاب بتوقيعه عليه، وفيه هذه العبارة ، فإذا درّسنا أولادنا وبناتنا هذه المقولة كيف نُقنعهم أنّ الإسلام دين سماوي؟

ولو بحثنا عن تعريف للخلافة بأسلوب يفهمه الطلبة والطالبات نجد تعريف وزارة الأوقاف المصرية الذي ينطبق على مفهوم الخلافة، وهو:» الخلافة في الإسلام منصب سياسي يجمع صاحبه بين السلطتين الزمنية والروحية، ولكن وظيفته الدينية لا تتعدى المحافظة على شرع الله»

من الأمور الخطيرة الواردة في هذا المنهج ما جاء في صفحة (109) تحت عنوان تدوين الحديث، وهذا نصّه : «بدأت كتابة الحديث في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ،ومن قبل بعض الصحابة، غير أنّ ذلك التدوين كان يجري على نطاق ضيّق للغاية، فقد أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله:» لا تكتبوا عني، ومن كتب عنّي غير القرآن فليمحه، وحدّثوا عنّي ولا حرج، ومن كذب عليّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النّار»، ثمّ أذن عليه الصلاة والسلم إذنًا عامًا حين نزل أكثر الوحي، وحفظه الكثيرون، وأمن اختلاطه بسواه..»

نحن نعلم أنّ هناك من يُثيرون شبهة عدم كتابة السنة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، مستدلين بحديث «لا تكتبوا عنّي، ومن كتب عنّي غير القرآن فليمحه»

مع أنّ هذا الحديث قد اختلف العلماء في وقفه ورفعه قال ابن حجر:» ومنهم من أعلّ حديث أبي سعيد، وقال: الصواب وقفه على أبي سعيد، قاله البخاري وغيره» وقال الخطيب البغدادي: «تفرد همّام برواية هذا الحديث عن زيد بن أسلم هكذا مرفوعا»

ونعلم أيضًا أنّ وضع الحديث بدأ عام 40هـ بعد أحداث الفتنة، ولكن المستشرق اليهودي «جولد تسهير في كتابه» العقيدة والشريعة في الإسلام» أول من أطلق أكذوبة وضع الأحاديث في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم بقصد هدم السنة، فقال في صفحة 46:» إذ كانوا قديماً لا يروْن غضاضة في التصريح بأنَّ في الحديث قسماً غير صحيح، وكان يقال عن النبي في حياته كذباً كما كذب عليه بعد موته» وكان تسهير متحفظاً في إطلاق هذه الأكذوبة، فلم يطلقها دفعة واحدة، وإنَّما نجد له عبارات متناثرة بين ثنايا الكتاب، فهو لم يسترسل ويفصل لأنَّه يعلم أنَّ بصفته يهودياً فلن يقبل المسلمون مقولته، فمهمة الاسترسال والتجميع والتصريح أوكل بها لتلامذته من أبناء الإسلام لأنَّ المسلمين سيتقبَّلون منهم ما يقولون بصفتهم مسلمين، وهذا ما تمَّ وحصل فها هو أحمد أمين، ومحمود أبو رية وغيرهما كثر قد تجاوزوا كل الحدود، وليثبتوا أنَّ الوضع تمَّ في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم أنكروا ما كتب من أحاديث في عهده، بل أنَّ بعضهم اعتبر الوثيقة الصادقة «وثيقة عبد الله بن عمرو بن العاص ما هي إلاَّ أدعية. وادعى بعضهم أنَّ سيدنا أبا بكر رضي الله عنه أوقف الحديث وعطَّل السنة، وأنَّ عمر بن الخطَّاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم أحرقوا ومحوا ما يقع بين أيديهم من أحاديث.

فما ورد في منهج الحضارة الإسلامية عن تدوين الحديث يتم استغلاله لتأكيد هذه الشبهات، وتأكيد عدم التزام الصحابة رضوان الله عليهم بما يأمرهم به الرسول صلى الله عليه وسلم بعدم كتابة الحديث، فكتبه بعضهم في نطاق ضيق، ثم يذكر في نهاية المقطع صحيفة أبي هريرة، وفي الهامش: صحيفة سعد بن عبادة الأنصاري، وصحيفة جابر بن عبد الله، وصحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص المعروفة باسم الصحيفة الصادقة، فنجد الكلام فيه متناقضات، مع أنّهم كتبوا هذه الصحائف في عهده بعد نسخ هذا الحديث، والإذن لهم بالكتابة، وكانوا قد حفظوه شفاهة، فكان صحابته رضوان الله عليهم حريصين على حضور مجلسه، وكانوا يتدارسون الحديث ويحفظونه، وكان الحاضر منهم يُعلم الغائب ومعروف قوة ذاكرة العرب، فعندما أذن لهم بالكتابة كتبوه في صحائف فكان النهي في أول الأمر حين خاف اختلاطه بغيره.

كما أنّ بإيراد» ومن كذب عليّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النّار في النهي عن كتابة الحديث، ما يتم استغلاله تأكيداً لمزاعم «تسهير» بأنّ الوضع بدأ في عهده عليه الصلاة والسلام ،مع أنّ هذا الحديث قيل في حادثة زور فيها على الرسول صلى الله عليه وسلم، حتى نجد الإمام مسلم في روايته لحديث» لا تكتبوا عني..» قال: قال همّام: أحسبه قال ـ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار» أي أنّه غير متأكد، واعتبره الإمام النووي في شرحه لهذا الحديث أنّه حديث مستقل؛ إذ قال:» وأمّا حديث :» ومن كذب فليتبوأ مقعده من النّار» فسبق شرحه في أول الكتاب»[انظر: صحيح مسلم بشرح النووي م 17(التحفة ـ الزهد) ص329، دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان].

كاريكاتير

	المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م اضغط هنا
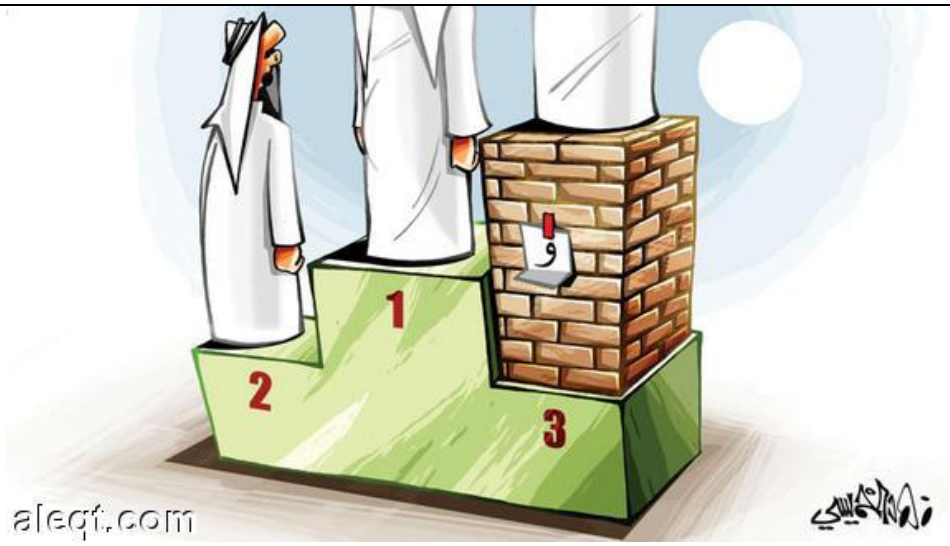	المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 19 شعبان 1435هـ - 17 يونيو 2014م http://www.aleqt.com/2014/06/17/article_858215.html